Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD-WOM/1999/4
15 October 1999
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

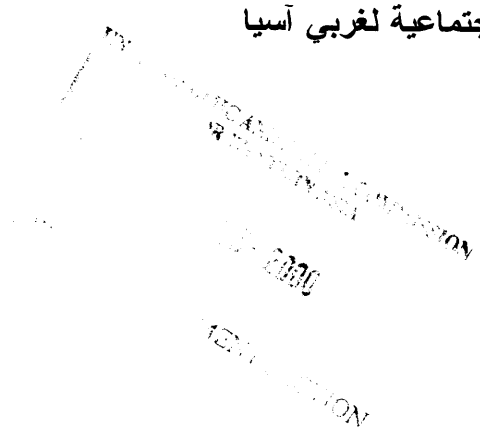

دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٠

00-0120

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	١
أولاً- **المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية**	٤
ألف- مفهوم المجتمع المدني	٤
باء- نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية العربية.....	٥
جيم- المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة	٨
دال- التنسيق والترابط ما بين المنظمات غير الحكومية في التحضير للمؤتمرات العالمية: عرض حالة مؤتمر بيجين.....	١٠
ثانياً- **المؤتمرات العالمية والمنظمات غير الحكومية**.....	١٢
ألف- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)..	١٢
باء- مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥)	١٣
جيم- المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥).....	١٥
دال- مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (اسطنبول ٣-١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٦).....	١٨
ثالثاً- **الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في تنفيذ القضايا المشتركة وفي المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية**.....	٢١
ألف- التطور من الرعاية إلى التنمية والتغيير	٢١
باء- دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ بعض القضايا المشتركة للمؤتمرات العالمية والمتابعة المتكاملة لها	٢٣

المحتويات (تابع)

الصفحة

رابعاً- العلاقة بين المنظمات غير الحكومية العربية والحكومة ٣١

ألف- من البديل إلى التعاون الى التنافس والصدام ٣١

باء- علاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومة ٣٢

جيم- عرض حالة: المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة ٣٤

دال- الموارد المالية ومصادر التمويل ٣٦

خامساً- الاستنتاجات والاقتراحات ٣٨

ألف- الاستنتاجات ٣٨

باء- الاقتراحات ٤١

المراجع ٤٤

مقدمـــة

١- يستند هذا التقرير إلى أربعة أبحاث[١] قامت بإعدادها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وتقديمها كأوراق عمل في الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للجلسات الخاصة التي تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل مراجعة وتقييم ما تم تنفيذه بعد خمس سنوات من انعقاد المؤتمرات العالمية الأربعة التي عقدت خلال النصف الأول من التسعينات، وهي: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤)؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن ١٩٩٥)؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين ١٩٩٥)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/الموئل الثاني (اسطنبول ١٩٩٦).

٢- وهذا التقرير ما هو إلا خلاصة تحليلية لأهم نتائج الأبحاث الأربعة السابقة الذكر، وملخص تنفيذي يصهر نتائج تلك الأبحاث ويقدم بعض التحليل لأوضاع المنظمات غير الحكومية العربية بهدف تنشيط دورها وإرساء أسس التعاون فيما بينها، وكذلك مع الحكومات الوطنية، في سبيل التنمية الاجتماعية المستدامة.

٣- ويستعرض هذا التقرير أهم ما جاء من توصيات المؤتمرات العالمية الأربعة والتي أجمعت في خطط عملها ومناهجها والتوصيات التي خرجت بها على تشجيع دور المنظمات غير الحكومية وتعزيز سبل التعاون والتنسيق والترابط فيما بينها، والعمل على توثيق الشراكة مع الحكومات في عملية المتابعة والرصد ومن حيث الإسراع في تنفيذ التوصيات والتأكيد على دور تلك المنظمات في التنمية. وبذلك فإن التقرير ليس دراسة بحثية نقدية أكاديمية لتقييم دور المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، أو لتحديد أنواعها المختلفة، أو لاستعراض التطور التاريخي الذي مرت به هذه المنظمات لخدمة المجتمع العربي، بقدر ما يهدف إلى تلخيص وتحليل الأبحاث التي ذكرناها سابقا والخروج ببضعة استنتاجات ومقترحات لتنشيط دور المنظمات غير الحكومية، وعلى وجه

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (أ) "دور المجتمع المدني: الفرص والمعوقات"، ورقة قدمت إلى المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (بيروت، ٢٢-٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)، إعداد أماني قنديل، (E/ESCWA/POP/1998/WG.1/12)؛ (ب) "دور المنظمات غير الحكومية في متابعة الموئل الثاني: أمثلة من المنطقة"، ورقة قدمت إلى الاجتماع الإقليمي لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني): تنفيذ جدول أعمال الموئل في المنطقة العربية، (بيروت، ٢٤-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، (E/ESCWA/HS/1998/WG.1/8)؛ (ج) "دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في متابعة قرارات وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، ورقة قدمت إلى الاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي المعني بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (بيروت، ٨-١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، إعداد أماني قنديل، (E/ESCWA/SD/1998/WG.1/6)؛ (د) "دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بيجين: تقييم نقدي"، ورقة قدمت إلى الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين (بيروت، ١٢-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، إعداد شهيدة الباز، (E/ESCWA/SD-WOM/1998/WG.1/10).

الخصوص في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية الأربعة التي هدفت إلى التنمية الاجتماعية المستدامة.

٤- وقد اعتُمد في إعداد هذا التقرير استعمال مصطلح "المنظمات غير الحكومية" للتعبير عن كافة جمعيات النفع العام والمنظمات الأهلية والجمعيات التطوعية. وعرّفت المنظمات غير الحكومية بأنها "مجموعة من المنظمات التطوعية الإدارية، غير الهادفة للربح، التي تسعى إلى تحقيق منافع جماعية تتعلق بالصالح العام أو بتحقيق مصالح أفرادها بما لا يتناقض مع الصالح العام، وتتسم بالاستقلال الذاتي والإدارة الذاتية. يُضاف إلى ذلك ضمن المعايير المتفق عليها عالمياً عدم توزيع أية أرباح على مجالس إدارتها وعدم تحرّكها في إطار أنشطة سياسية حزبية"(٢).

٥- ويشمل الجزء الأول من هذا التقرير تعريفاً لمفهوم المجتمع المدني وعرضاً موجزاً عن ماهية ونشأة وتطور المنظمات غير الحكومية كجزء من المجتمع المدني للدول العربية، بما فيها الدول الأعضاء في الإسكوا، حيث توسّع نشاطها وفاعليتها في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى الأخص في قضايا المرأة. ويتطرق هذا الجزء أيضاً إلى أهمية التنسيق والترابط بين المنظمات غير الحكومية في التحضير للمؤتمرات العالمية الأربعة مع التركيز على دراسة حالة مؤتمر بيجين المعني بالمرأة.

٦- أما الجزء الثاني فيستعرض دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ تلك الإجراءات والتوصيات بالتعاون مع الحكومات، وهو الدور الذي حددته خطط ومناهج العمل التي أوصى بها كل من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤)؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥)؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/الموئل الثاني (اسطنبول، ١٩٩٦).

٧- ويبيّن الجزء الثالث من التقرير تطور أهداف ومهام المنظمات غير الحكومية من رعائية إلى نوعية، أو "تنموية" كمنظمات "للتغيير" و"الدفاع" الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويركز هذا الجزء على إنجازات المنظمات غير الحكومية في بعض القضايا المشتركة التي أوصت بها المؤتمرات العالمية الأربعة وفي المتابعة المتكاملة لها، ومنها نشر المعلومات وإثارة الوعي والإعمار لتحسين نوعية الحياة والبيئة وإزاحة عبء الفقر عن المجتمع، وقضايا النوع الاجتماعي كمنهج للمساواة والمشاركة بين المرأة والرجل.

---

(٢) Lester Salmon and Helmot Anheier, The Emerging Sector, Comparative Project (Baltimore: The Johns Hopkins' Press), 1994, p. 23، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "دور المجتمع المدني: الفرص والمعوقات".

٨- وأما الجزء الرابع فهو يشير إلى تعدد أنماط العلاقة بين المنظمات غير الحكومية وحكومات الدول العربية التي قد تتراوح ما بين درجات مختلفة من التعاون أو الصدام تبعاً للأنظمة السياسية القائمة ولموقف الحكومة من نشاط تلك المنظمات ومدى اقترابه أو ابتعاده عن سياساتها العامة، مع إعطاء بعض الأمثلة من مصر ولبنان وفلسطين واليمن ودول الخليج العربية. ويتطرق هذا الجزء أيضاً إلى مصادر التمويل كأحد العوامل التي تؤثر على العلاقة مع الدولة مع الإشارة إلى علاقة المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة كمثال على ذلك.

٩- وأما الجزء الخامس والأخير فيخلص إلى بعض الاستنتاجات والاقتراحات لتنشيط دور المنظمات غير الحكومية بهدف الإسراع في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية والمتابعة المتكاملة لها.

١٠- وينبغي الإشارة هنا إلى الصعوبات التي واجهت الباحث في الأمور المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية العربية في إيجاد مصادر موثوقة وبيانات دقيقة عن أعمالها وعددها وأنشطتها وإنجازاتها والاختلاف في تعريفها والعقبات التي تواجهها في عملها والمؤشرات التي تقيس تلك الإنجازات مما يحد من شمولية التغطية ويفسر سبب إعطاء أمثلة عن منظمات غير حكومية تعمل في بعض الدول العربية (مثلا مصر، ولبنان، وفلسطين، واليمن، ودول الخليج العربية) وذلك حسب توافر المعلومات. وبهذا يكون هذا التقرير قد بيّن النقص في المعلومات وخدم كدليل لإجراء أبحاث جديدة لسد الفجوة الموجودة حالياً ولبناء قاعدة للبيانات عن المنظمات غير الحكومية العربية لخدمة الباحثين وصانعي القرارات وصائغي السياسات في المنطقة العربية.

أولاً- المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

ألف- مفهوم المجتمع المدني

١١- المجتمع المدني هو "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو منافع جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف[٣]. وتضم مؤسسات المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية والأحزاب والنقابات العمالية والمعاهد والجامعات المهنية والتجمعات الاجتماعية والدينية والصحافة وكل منظمات القاعدة الشعبية والنوادي الاجتماعية وما إلى ذلك من مؤسسات وتجمعات. ومن أهم أركان المجتمع المدني الأساسية ينبغي التركيز على الفعل الإرادي الحر أو الطوعي، والتنظيم، والاعتماد على الأخلاقيات والسلوك أو قبول الاختلاف بين الذات و"الآخر".

١٢- لقد تطور مفهوم المجتمع المدني بتطور مفهوم المواطنة. والمجتمع المدني ما هو إلا نتاج الديمقراطية وليس قاعدتها، وهو تعاقد بين مواطنين أحرار، والحكومة هي نتاج لهذا التعاقد، ودور المنظمات غير الحكومية في الدولة هو التفاوض مع الحكومة من أجل الديمقراطية وليس الاستقلال عن الحكومة والصراع معها. فالمنظمات غير الحكومية ليست بديلاً للحكومة.

١٣- وبذلك فإن مفهوم المجتمع المدني يعني تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحد من هيمنة الحكومة وسيطرتها على شؤون المجتمع، والفصل بين مؤسسات الحكومة ومؤسسات المجتمع. فالمجتمع المدني هو المجتمع الذي يتمتع فيه المواطنون بحقهم في اختيار ممثليهم عن طريق الانتخاب، وبذلك يشكلون مصدر شرعية الحكومة ويقدرون على مراقبتها وعزلها عن طريق الانتخابات الدورية. والمجتمع المدني هو المجتمع القادر على تطوير مؤسسات تحترم القانون وملكية الأفراد وتعاقداتهم، وهو يسمح بحرية الرأي والتعددية الفكرية وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والمؤسسات الاجتماعية والانتظام فيها.

١٤- ومع تطور مفهوم المجتمع المدني، أصبحت المؤسسات المجتمعية تحتل مكانة هامة في العلاقة ما بين المواطن/الشعب والحكومة/السلطة. ويعتبر لبنان وفلسطين من الحالات المهمة واللافتة للنظر في هذا المجال، حيث لعبت المؤسسات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية من جمعيات خيرية/رعائية ومؤسسات غير ربحية دوراً بديلاً عن الحكومة خلال الحروب والأزمات الداخلية الأهلية في غياب السياسات الرسمية الموجهة للعمل. ولقد شمل هذا الدور نواحي مختلفة

---

(٣) المرجع السابق، ص ٥.

سياسية ووطنية واجتماعية ورعائية واقتصادية - والى حد ما بيئية - وامتد ليشمل الجانب الحقوقي والقانوني، دفاعاً عن حقوق الإنسان وحرية الفرد لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد وتأمين الخدمات الأساسية للمواطن ومنها الخدمات الصحية، والإعاشة، التي أغفلت عن تأمينها الحكومة لاهتمامها بأمور أخرى اعتبرتها ذات أولوية قصوى، أو لعدم وجود حكومة كما كان الحال في فلسطين مثلا.

باء- نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية العربية

١٥- المنظمات غير الحكومية هي إحدى مؤسسات المجتمع المدني. وتتكون المنظمات غير الحكومية من جمعيات ومؤسسات متنوعة الاهتمامات، تطوعية وحرة، مستقلة جزئياً أو كلياً عن الحكومة. وهي تتناول القضايا والمصالح العامة، وتتسم بالعمل الإنساني والإنمائي والتعاون المتبادل. وهي لا تهدف في أعمالها إلى الربح المادي بل تهدف إلى خدمة المجتمع وتحسين أوضاع الفئات المحتاجة، ومن ثم إلى تنمية المجتمع من خلال تقديم الخدمات الصحية والرعائية والنوعية والتوعوية والدفاعية والتنموية. ومن أهم الصفات التي تتسم بها المنظمات غير الحكومية، التخطيط العام والتحديد في نشاطاتها، والاستقلال عن الحكومة في إدارتها وأعمالها، كما أنها تدار ذاتياً من قِبَلْ الأعضاء. وتصنف هذه المنظمات وفقاً لموقعها الجغرافي وتغطيتها المحلية، والوطنية، والإقليمية والدولية، ونطاق عملها وأهدافها وتنوع أنشطتها والنهج الذي تتبعه في تقديم الخدمات الاجتماعية والدفاعية والتنموية والرعائية.

١٦- ولقد طرأ توسع كبير في عدد المنظمات غير الحكومية العربية وفي نشاطاتها، كمّاً ونوعاً، وفي فاعليتها في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد تأثرت هذه المنظمات في بادئ الأمر بالقيم الدينية وعمل الخير، ثم تزايد عددها في بعض الدول لأسباب أهمها ظهور دعوات ثقافية للدفاع عن قضايا اجتماعية ومن أجل توفير الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. وقد تأثر العمل التطوعي بالتطورات الاقتصادية المحلية، فأخذت هذه المنظمات تقدم المعونة للفئات المحتاجة في إيجاد فرص للعمل وللتدريب والتأهيل تناسب المتطلبات الجديدة لسوق العمل. وفي هذا الإطار تُعْتبر هذه المنظمات وسيلة لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية بما يتلاءم والنظام الاقتصادي للسوق العربية. وقد لعبت بعض المنظمات دوراً فعالاً في نشر المفاهيم السياسية الوطنية ودعم النضال الوطني والعربي، وفي تقديم الخدمات إلى المجتمعات التي أصابتها أضرار بسبب الحروب والكوارث الطبيعية. ونشأت منظمات حقوق الإنسان للدفاع عن الديمقراطية والتعددية السياسية والثقافية وحرية التعبير.

١٧- وتشهد حالياً معظم الدول العربية زيادة في الوعي بأهمية المنظمات غير الحكومية وإدراكاً لإمكانية زيادة فعالياتها وتأثيرها كقوى ضاغطة، ومشاركتها في صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة. وقد ازداد عدد المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية خلال العقد الماضي وبلغ التقدير الإجمالي

لعددها حوالي ٠٠٠ ١٥٠ منظمة عام ١٩٩٨، بعد أن كان ٠٠٠ ٧٥ منظمة عام ١٩٩٤[٤]. وفي مصر وحدها بلغ عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية ٥٢١ ١٣ منظمة عام ١٩٩١، ويصل حالياً إلى أكثر من ٠٠٠ ١٥ منظمة[٥]. وفي الأردن ازداد عدد المنظمات غير الحكومية من ١١٢ منظمة عام ١٩٨٠ إلى ٦٧٠ منظمة عام ١٩٩٦. أما عدد المنظمات غير الحكومية في فلسطين فهو حوالي ٢٠٠ ١ منظمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى ٢٠٠ منظمة أخرى دولية غير حكومية. وفي لبنان، تشير البيانات المتوافرة حتى عام ١٩٩٥ إلى وجود ٠٠٠ ٥ منظمة غير حكومية وأكثر من ١٠٠ منها تهتم بالشؤون الوطنية[٦]. ومنذ نهاية الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٩٠، ازداد عدد المنظمات التي تدافع عن الديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان والبيئة. وفي بعض الدول العربية تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية في غضون خمس سنوات مثل اليمن وتونس. وفي الدول العربية الأخرى ازداد عدد المنظمات غير الحكومية، كما يدل عليه معدل النمو بسرعة أكبر من الماضي.

١٨- ينبغي التنويه بأن الاختلاف في الإحصائيات والبيانات عن عدد المنظمات غير الحكومية يرجع في الأساس إلى الاختلاف في تعريف المنظمات غير الحكومية، فالبعض يعتبر النوادي الرياضية مثلاً من المنظمات غير الحكومية؛ أو الاختلاف في مصادر تمويلها أو في إطار عملها والرقعة الجغرافية التي تغطيها، أو اختلاف تسجيلها، سواء مع وزارة العمل أو وزارة الشؤون الاجتماعية أو مع وزارة الداخلية، إلى غير ذلك من الاختلافات في التعريف والتغطية. ولقد قامت مؤخراً دول عربية أخرى بتعديل القوانين التي تنظم عمل المنظمات غير الحكومية أو بدأت في ذلك مثل مصر وفلسطين ولبنان وغيرها. وتحت إطار التعددية السياسية، قامت الجزائر بتعديل قانون الجمعيات وفتحت الباب لتسجيلها.

---

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في متابعة مقررات وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، ورقة قدمت إلى الاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي المعني بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية: متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (بيروت، ٨-١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، إعداد أماني قنديل، (E/ESCWA/SD/1998/WG.1/6)، ص ٨.

(٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بيجين: تقييم نقدي"، ورقة قدمت الى الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين (بيروت، ١٢-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، إعداد شهيدة الباز، (E/ESCWA/SD-WOM/1998/WG.1/10)، ص ٢١.

(٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "دور المنظمات غير الحكومية في متابعة مؤتمر الموئل الثاني: أمثلة من المنطقة"، ورقة قدمت إلى الاجتماع الإقليمي لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني): تنفيذ جدول أعمال الموئل في المنطقة العربية، (بيروت، ٢٤-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، (E/ESCWA/HS/1998/WG.1/8)، ص ٧. ينبغي الإشارة هنا إلى أن مصادر أخرى قدرت عدد المنظمات غير الحكومية بحوالي ٠٠٠ ٢ منظمة فقط لا غير: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بيجين"، ص ٢٣).

١٩- وتختلف المنظمات غير الحكومية من حيث تطورها وفاعليتها بين دولة عربية وأخرى وذلك حسب حجمها ومصادر تمويلها، وتنظيمها الهيكلي والإداري، وأهدافها، وتنوع أنشطتها وتغطيتها الجغرافية (محلية، وطنية، إقليمية، دولية)، وكذلك حسب استقلالها المالي والإداري عن الحكومة، أو حسب ارتباطها بالنظام والدولة والسياسة وظروف البلاد التي تمارس فيها أنشطتها. ويتضح من أهداف وبرامج بعض المنظمات غير الحكومية الحديثة النشأة أن هناك نقلة نوعية في اتجاهاتها وأنشطتها وأهدافها إذا قورنت بالمنظمات التي نشأت قبل عقد التسعينات. وفي العالم العربي تختلف التغطية الجغرافية للمنظمات غير الحكومية وأهدافها وأنشطتها ونوعية عملها بين دولة وأخرى حسب قدم أو حداثة المنظمة وتطورها وهيكلها الإداري والنظام السياسي الذي يحتويها بالإضافة إلى عامل الاستقرار السياسي الذي يكتنفها والبيئة التي تدعم أو تردع عملها.

٢٠- فمثلا تعود نشأة القطاع الأهلي في مصر إلى بداية القرن التاسع عشر وذلك على يد الجاليات الأجنبية. ثم بدأ المصريون في إنشاء بعض المنظمات غير الحكومية التي قامت بدور ثقافي مهم في مواجهة الغزو الثقافي الاستعماري، عن طريق إنشاء التعليم الأهلي. ولعبت هذه التنظيمات دورا كبيرا في تطور الحركة الوطنية. وقد أنشئت هذه الجمعيات لأهداف خيرية اجتماعية ووطنية نضالية وحقوقية ومطلبية في الوقت نفسه. وتم استيعاب دور القطاع الأهلي بعد الثورة في إطار النظام السياسي والاقتصادي القائم على مركزية الدولة والتحول الاشتراكي، فاعتمدت الدولة في تنفيذ برامجها الاجتماعية في الريف والمناطق النائية على جمعيات التنمية المحلية التي أنشئت آنذاك. وحدد القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ نوعا من الاندماج الوظيفي بين الدولة والقطاع الأهلي. وفي عام ١٩٩٨ تجاوز عدد المنظمات غير الحكومية في مصر ١٥ ٠٠٠ منظمة، تنقسم من حيث النشاط إلى ٧٤ في المائة للرعاية الاجتماعية و ٢٦ في المائة للتنمية، على أن نسبة المنظمات النشيطة والفاعلة قد لا تزيد على نصف هذا العدد.

٢١- وفي لبنان مر القطاع الأهلي بمراحل تاريخية وسياسية واجتماعية متباينة، بدءا من السيطرة العثمانية ومرورا بالانتداب الفرنسي ثم الاستقلال والحرب الأهلية إلى مرحلة إعادة الإعمار. ويتميز القطاع الأهلي في لبنان بحيويته التي تبلورت من خلال الدور الذي لعبه أثناء الحرب الأهلية اللبنانية كبديل للدولة في رعاية المواطنين وتسيير المجتمع ومده باحتياجاته، حين كان من الصعب على الدولة أن تقوم بهذا الدور. وقد اعتمدت المنظمات غير الحكومية في تمويل أنشطتها على تبرعات من بعض الدول المانحة للدعم أو المنظمات غير الحكومية الدولية. ولكن الواقع الحالي للمنظمات غير الحكومية، لا يدل على نشاطها في العمل التنموي، فغالبيتها منظمات محلية صغيرة الحجم، تعمل في نطاق جغرافي ضيق، ولم تتمكن محاولة التنسيق فيما بينها من التوصل إلى إيجاد آليات جديدة يمكن ترجمتها لتنفيذ مشاريع مستديمة، فضلا عن افتقاد هذه المنظمات لكوادر متخصصة، بالإضافة إلى افتقاد الرؤية المستقبلية الواضحة التي تحدد دورها في

فترة السلم[٧]. ويصل عدد تلك المنظمات في بعض المصادر إلى ٠٠٠ ٥ منظمة بينما يبلغ هذا العدد في تقدير البعض الآخر ٠٠٠ ٢ منظمة فقط. وهذه من المعوقات التي تواجه الباحث عند محاولة الوصول إلى نتائج موثوق بها وبيانات صادقة[٨].

٢٢- أما العمل الأهلي في دول الخليج العربية، فهو حديث العهد والنشأة من الناحية التشريعية والإدارية قياسا على دول عربية أخرى. فقد بدأت مؤسسات العمل التطوعي في بعض هذه الدول خلال عقدي العشرينات والثلاثينات، كالكويت والبحرين، وبدأت في بعضها الآخر في الستينات والسبعينات وربما الثمانينات، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، وقطر. ويقدر عدد المنظمات غير الحكومية الناشطة في الحقل الاجتماعي في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٦ بحوالي ٣٢٧ جمعية. ويختلف توزيع هذه المنظمات من حيث تقسيمها النوعي وحجم النشاط ومجالاته من دولة إلى أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي. وتتميز كل من الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة باتساع فضاء العمل الأهلي التطوعي، وكذلك باختلاف مجالات النشاط وتنوع الفئات الاجتماعية والمهنية الفاعلة في هذه الأنشطة. وتؤكد القوانين التي تنظم عمل القطاع الأهلي في دول الخليج على وجوب الحصول على تراخيص الموافقة المسبقة من الجهات الحكومية المعنية عند إنشاء المنظمات غير الحكومية لتسجيلها والرقابة السابقة واللاحقة على نشاط المنظمات غير الحكومية مما يحد من حرية حركتها ويعوق الأنشطة الثقافية خاصة لاشتراط الحصول على إذن مسبق. وتنص جميع القوانين على عقوبات جنائية تتراوح بين الغرامة والحبس لمن يخالفها، وتؤكد تلك القوانين أن الدولة هي التي تقوم بالدور الأساسي في تقديم الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين[٩].

جيم- المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة

٢٣- قامت في المنطقة العربية منظمات غير حكومية عديدة تعنى بقضايا المرأة. وهي منظمات متنوعة النشاطات منها جمعيات نسائية خيرية رعائية لها رؤية تقليدية لدور المرأة، ومنها منظمات للدفاع والمساندة والمطالبة والدعوة والمناصرة (advocacy) لها رؤية حديثة لأدوار المرأة والرجل والتساوي في الحقوق والواجبات. وقد ارتبط دور المنظمات غير الحكومية الرعائية بتقديم الخدمات الاجتماعية، وفي بعض الأحيان بالحركات الوطنية. واشتركت بعض المنظمات التي

---

(٧) المرجع السابق، ص ٢٠-٢٧.

(٨) المرجع السابق، ص ٢٠-٢٧؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بيجين: تقييم نقدي"، إعداد شهيدة الباز، (E/ESCWA/SD-WOM/1998/WG.1/10)، ص ٧.

(٩) المرجع نفسه.

حصلت على تمويل خارجي أو التي لديها تمويل ذاتي في المؤتمرات الدولية الأربعة المعنية بالمرأة وتأثرت بأهداف وأنشطة المنظمات الإقليمية والدولية وتبادلت الخبرات والمعلومات وزرعت أواصر التعاون معها في مجال التنمية وقضايا المرأة وحقوقها. وفي الأعوام القليلة السابقة ازداد الوعي لدى بعض هذه المنظمات بأهمية إدماج المرأة في عملية التنمية بما يحقق النهوض بها وتحسين أوضاعها ومركزها في المجتمع والتأكيد على دورها الفعال في الحياة العامة وزيادة مشاركتها في العملية التنموية.

٢٤- وفي مصر، اتخذت نساء من الطبقة العليا في المجتمع زمام المبادرة في إنشاء الجمعيات الأهلية بهدف تقديم الخدمات الخيرية والاجتماعية. وأنشئت أيضا منظمات تعنى بشؤون المرأة وتقدم المعونة للنساء الفقيرات. وتنحصر معظم أنشطة تلك المنظمات في المجالات التقليدية للمرأة مثل تعليم الخياطة والتطريز والتدبير المنزلي والتوعية بتنظيم الأسرة. وتطورت مؤخرا أنشطة هذه المنظمات لتشمل خدمات تنموية كمحو الأمية الأبجدية والتوعية القانونية. وتميز عملها بالقدرة على إقامة علاقات جيدة مع الدولة والوصول إلى الأماكن النائية والنساء الفقيرات في القرى والمدن من أجل التمكين والاعتماد على الذات وتحسين الصحة والتعليم والعمل وإثارة الوعي بالقضايا والأولويات الحاسمة. ثم ظهرت في الثمانينات منظمات غير حكومية معنية بشؤون المرأة بمبادرة من سيدات مؤهلات تأهيلا علميا عاليا وتحت إدارتهن، يتمتعن برؤية تقدمية ويطالبن بتحرير المرأة. ويتميز عمل هذه المنظمات بالوعي الكامل بدور المرأة والتأكيد على المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع. وتألفت أيضا في مصر لجان نسائية في منظمات أهلية مختلفة ومتخصصة، كلجنة النهوض بأوضاع المرأة ولجان المرأة في منظمات حقوق الإنسان، وكلها منظمات دفاعية، تركز على قضايا المرأة. وتقوم المنظمات غير الحكومية النسائية المصرية بتنسيق أنشطتها مع المنظمات النسائية الدولية فتحصل منها على التمويل للمشاريع، كما تقوم بأبحاث خاصة عن أوضاع المرأة وتنظيم ندوات ومؤتمرات حول هذا الموضوع. وجميع هذه المنظمات غير الحكومية عليها التسجيل في وزارة الشؤون الاجتماعية لمزاولة أعمالها، وذلك بموجب القانون رقم ١٥٣ الذي يعدل قانون الجمعيات الأهلية في مصر والذي صدر حديثا خلال حزيران/يونيو ١٩٩٩.

٢٥- وفي لبنان، اهتمت المنظمات غير الحكومية منذ مدى بعيد بقضايا المرأة، وقد تنوعت أهدافها فهنالك الجمعيات التقليدية التي تهتم بالرعاية الخيرية إما لخدمة نساء من طائفة معينة أو لتقديم خدمات اجتماعية ومعونة للمرأة والطفل من الطبقات الفقيرة. وهناك الجمعيات النسائية الوطنية التي ربطت تحرير المرأة بالمسألة الوطنية فكانت مطالبها مزيجا من المطالب الوطنية والمطالب المتعلقة بمساواة المرأة مع الرجل في الحصول على بعض الحقوق. وأما بعد الاستقلال (١٩٤٣)، فقد قامت لجان للمرأة أنشئت ضمن الأحزاب السياسية للمطالبة بحقوق المرأة من منظور حديث في إطار ديمقراطي. وقد نشأت في أواخر الخمسينات جمعيات نسائية أكاديمية لها نشاط فكري موجهة للنساء المتعلمات. وساهمت المنظمات غير الحكومية مثل المجلس النسائي اللبناني، ولجنة حقوق المرأة اللبنانية، والتجمع النسائي الديمقراطي، وجمعية تنظيم الأسرة، والشبكات

والمظلات الأهلية الحديثة النشأة، في الإعداد والمشاركة في المؤتمرات العالمية الأربعة الخاصة بالتنمية الاجتماعية والسكان والإسكان والمرأة، وكذلك في المؤتمرات العالمية الأربعة المعنية بالمرأة التي عقد أولها عام ١٩٧٥ وآخرها عام ١٩٩٥.

٢٦- وأما في دول الخليج، فقد ظهرت المنظمات غير الحكومية "النسائية" منذ الخمسينات في البحرين والستينات في الكويت، وانحصر معظم نشاطها في الأعمال الخيرية والرعاية وتقديم الخدمات الاجتماعية والإغاثة. وفي السبعينات شهدت الجمعيات النسائية بعض التوجه السياسي المرتبط بالحركة الوطنية الديمقراطية. ففي البحرين مثلا، تمكنت النساء وخاصة سيدات الطبقة المتوسطة من المشاركة في التنظيمات المهنية والحصول على قدر من حقوقهن. ولكن على أثر الحوادث السياسية والظروف الاقتصادية التي سببتها حرب الخليج ظهرت تيارات أيديولوجية أدت إلى الحد بعض الشيء من حركة المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة. وفي الكويت تحول نشاط معظم المنظمات النسائية بعد حرب الخليج إلى نشاط رعائي في خدمة المجتمع؛ واعتبر "الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية برئاسة حرم ولي العهد " الممثل الوحيد للجمعيات النسائية الكويتية. ويركز الاتحاد على دور المرأة في المجتمع ومساهمتها الفعالة في قوة العمل والجهود التنموية، وذلك من خلال نهج حضاري إسلامي لا يتعارض مع التقاليد في المجتمع العربي.

دال- التنسيق والترابط ما بين المنظمات غير الحكومية في التحضير للمؤتمرات العالمية: عرض حالة مؤتمر بيجين

٢٧- شارك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية العربية في الأنشطة التحضيرية للمؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات وكان من أنجح العمليات التنسيقية التحضير لمؤتمر بيجين والمشاركة فيه وفي منتدى المنظمات غير الحكومية للمرأة. فمثلا، عينت منسقتان من العالم العربي لتنسيق وتنظيم مشاركة المنظمات غير الحكومية العربية للتحضير في مؤتمر بيجين والتحضير لمنتدى المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك إيجاد وتوفير التمويل اللازم لمشاركة أكبر عدد من تلك المنظمات. ولقد جرى توحيد الجهود وتوحيد الصفوف إزاء القضايا الجدلية والقضايا ذات الأهمية الحاسمة وساعد هذا التنسيق على الخروج بمواقف عربية موحدة من القطاع الأهلي ومنظمات المجتمع المدني ووضعها على جدول أعمال الدول العربية التي ضمنتها بدورها في خطط عملها واستراتيجياتها للنهوض بالمرأة العربية.

٢٨- ولقد شاركت المنظمات غير الحكومية مع اللجان الوطنية المؤقتة التي أنشئت للتحضير للمؤتمرات العالمية ولاعداد تقاريرها عن الأوضاع الاجتماعية والسكانية والإسكانية وكذلك عن أوضاع المرأة. فمثلا في مصر، قامت المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة بالإعداد لمؤتمر بيجين، وقامت "رابطة المرأة العربية" بدور المنسق للجمعيات الأهلية المصرية من خلال تأمين شبكة من هذه الجمعيات في ٢٦ محافظة ضمت أكثر من ألف جمعية من أجل نشر الوعي عن المؤتمر

وقضايا المرأة في التنمية. واشترك عدد كبير من تلك المنظمات في الندوات وورش العمل التي عقدت في عدد من الأقطار العربية مثل مصر وتونس وعمان. وتمحورت أعمال تلك الاجتماعات التحضيرية حول قضايا الفقر وأعبائه ومحاولة تمكين المرأة بالتدريب والتعليم، وتوفير الرعاية الصحية لها. وفي الدول العربية الأخرى جرى التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في شتى المجالات للإعداد للمؤتمرات العالمية على الصعيد الوطني فأنشئت اتحادات وشبكات ومجالس وهيئات تجمع المنظمات غير الحكومية التي تعنى بقضايا معينة تحت مظلة واحدة. وهذا التنسيق هو خطوة إيجابية لتوحيد العمل ولفعاليته.

ثانياً- المؤتمرات العالمية والمنظمات غير الحكومية

٢٩- عقدت الأمم المتحدة خلال التسعينيات عدداً من المؤتمرات العالمية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة ومنها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن ١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين ١٩٩٥)، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/الموئل الثاني (اسطنبول ١٩٩٦). وتتناول توصيات هذه المؤتمرات الأربعة القضايا ذات الاهتمام الحاسمة وأولويات الحكومات الوطنية حول التنمية الاجتماعية المستدامة، واهم الإجراءات التي يجب ان تتخذها الدول والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي في سبيل تنفيذ تلك التوصيات. وعلى الرغم من أن هذه المؤتمرات كانت متميزة عن بعضها البعض من خلال خططها وبرامج عملها، فإنها قدمت مؤشرات هامة وشاملة عن قضايا مترابطة حول تلك الاهتمامات والأولويات. وتركز هذه التوصيات على تنظيم النمو السكاني وحماية البيئة؛ وتوفير الصحة الإنجابية؛ وتعزيز الخدمات الأساسية للجميع وتوفير التعليم للجميع، والقضاء على الفقر وتوفير مصدر عيش مستديم؛ وتنظيم التوسع الحضري؛ وتمكين المرأة؛ والمساواة بين المرأة والرجل؛ وإيجاد بيئة ملائمة تمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرات والآليات المؤسسية اللازمة لإدارة التنمية. بالإضافة إلى ذلك، فلقد أولت المؤتمرات العالمية الأربعة اهتماماً خاصاً للمنظمات غير الحكومية ومشاركتها الفعالة في متابعة ورصد وتنفيذ توصيات تلك المؤتمرات.

ألف- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)

٣٠- أكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أن المساهمة التي تؤديها المنظمات غير الحكومية في مجال الأنشطة السكانية والإنمائية مساهمة فعالة، فهي الناطق الرئيسي باسم الشعب "وتوفر رابطاتها وشبكاتها وسيلة فعالة وكفؤة لتركيز المبادرات المحلية والوطنية (...) ومواجهة الاهتمامات الملحة في مجالات السكان والبيئة والهجرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية"[١٠]. وقد تمكنت الكثير من المنظمات غير الحكومية ولا سيما المنظمات العاملة في ميدان الصحة وتنظيم الأسرة والمنظمات النسائية والمجموعات الداعية إلى دعم المهاجرين واللاجئين وتوفير خدمات تثقيفية للمرأة والرجل من المساهمة في الإسراع بتنفيذ السياسات السكانية والإنمائية. وفيما يلي أهم التوصيات الخاصة بتشجيع الشراكة مع المنظمات غير الحكومية الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية:

---

(١٠) الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، (القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، (A/CONF.171/13/Rev.1).

(أ) ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، بالتحاور مع المنظمات غير الحكومية والمجموعات المنشأة على صعيد المجتمع المحلي (...) أن تشركها في صنع القرار وتيسر ما يمكن ان تقدمه المنظمات غير الحكومية من مساهمة على جميع المستويات من أجل إيجاد الحلول للشواغل السكانية والإنمائية؛

(ب) ينبغي أن تجعل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية الموارد المالية والتقنية الكافية والمعلومات الضرورية للاشتراك الفعال من جانب المنظمات غير الحكومية في أبحاث الأنشطة السكانية والإنمائية وتصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها متاحة للقطاع غير الحكومي، متى كان ذلك ممكنا ومتى طلب منها ذلك (...) وينبغي ان توفر هذه المؤسسات ذاتها المعلومات والوثائق الضرورية لتلك المنظمات غير الحكومية ويمكن ان توفر المنظمات الدولية المساعدة المالية والتقنية للمنظمات غير الحكومية وفقا لقوانين وأنظمة كل بلد؛

(ج) ينبغي ان تكفل الحكومات والبلدان المانحة (...) تمكين المنظمات غير الحكومية وشبكاتها من الحفاظ على استقلاليتها وتعزيز قدراتها عن طريق الحوار والمشاورات المنتظمة والتدريب الملائم وأنشطة التوعية (...)؛

(د) ينبغي أن تعزز المنظمات غير الحكومية وشبكاتها والمجتمعات المحلية تفاعلها مع المجتمعات التي تمثلها وان تضمن شفافية أنشطتها وتعبئ الرأي العام، وتشارك في تنفيذ البرامج السكانية والإنمائية وان تساهم فعليا في النقاش الوطني والإقليمي والدولي بشأن القضايا السكانية والإنمائية (...)[١١].

باء- مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥)

٣١- أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على تعزيز التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم لكي يتسنى لجميع الناس رجالا ونساء، وبخاصة أولئك الذين يعانون الفقر، أن يمارسوا حقوقهم ويسخروا الموارد ويتقاسموا المسؤوليات التي تمكنهم من العيش الرضي والمساهمة في توفير أسباب الراحة لأسرهم ومجتمعاتهم وللبشرية جمعاء[١٢]. وركز المؤتمر على تحسين وتعزيز نوعية الحياة، كما أوصى باتخاذ إجراءات ترمي إلى إيجاد بيئة وطنية ودولية مؤاتية للتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر وزيادة فرص العمل المنتج وتخفيض البطالة وتشجيع الاندماج الاجتماعي. ويتطلب كل

---

(١١) المرجع السابق، ص ١٠٠-١٠٢.

(١٢) الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، (كوبنهاغن ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥)، (A/CONF. 66/9)، ص ٦.

ذلك إقامة مؤسسات ديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وزيادة الفرص الاقتصادية وتكافئها، وسيادة القانون، وتشجيع احترام التنوع الثقافي وحقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات. إضافة الى تشجيع دور أكبر للمنظمات غير الحكومية للوصول الى الأهداف المتوخاة. وفيما يلي أهم التوصيات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية والصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:

(أ) المساهمة والمشاركة على أوسع نطاق من جانب المجتمع المدني في صوغ وتنفيذ القرارات التي تتحكم في سير [المجتمع] (....)[١٣]؛

(ب) تعزيز قدرة المجتمع المدني والمجتمع المحلي على المشاركة الفعلية في تخطيط ووضع برامج التنمية الاجتماعية وفي اتخاذ الإجراءات والوصول الى الموارد اللازمة بشأن تنفيذها؛

(ج) بناء قدرات المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة لتعزيز حقوق الإنسان، والحريات الأساسية والقضاء على جميع أشكال التمييز؛

(د) تشجيع التعاون فيما بين الوكالات الحكومية والعاملين بالرعاية الصحية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني (...) من أجل وضع استراتيجية وطنية شاملة لتحسين خدمات الرعاية الصحية الإنجابية وخدمات رعاية صحة الطفل (...)[١٤]؛

(هـ) تمكين مؤسسات المجتمع المدني، مع إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات التي تمثل الفئات المستضعفة والمحرومة من المشاركة في صوغ السياسات ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية وتنفيذها وتقييمها[١٥]؛

(و) منح المنظمات المجتمعية دوراً أكبر في تصميم وتنفيذ المشاريع المحلية ولا سيّما في مجالات التعليم والرعاية الصحية وإدارة الموارد والحماية الاجتماعية؛

(ز) كفالة وجود إطار قانوني وبنية داعمة تشجع تكوين منظمات مجتمعية وجمعيات تطوعية للأفراد وتشجع المساهمات البناءة لهذه المنظمات والرابطات.

---

(١٣) المرجع السابق، ص ٣٧.

(١٤) المرجع السابق، ص ٦٤.

(١٥) المرجع نفسه.

جيم- المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

٣٢- إن عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٥-١٩٨٥) واستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة (١٩٨٥) وإعلان منهاج عمل بيجين (١٩٩٥)، كلها، قد مهدت الطريق أمام المجتمع الدولي لتشجيع زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتعزيز إشراكها في عملية التنمية. فخلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وجميع أنشطة متابعة المؤتمر، جرى تناول مطالبات المرأة واهتماماتها الحاسمة فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في كل جوانب الحياة، وتمكينها، بما في ذلك المشاركة في السلطة وصنع القرار وحقوق الإنسان الخاصة بها.

٣٣- انعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين (٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، وقد أكد المؤتمر على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات والكرامة الإنسانية وعلى تمكين المرأة والنهوض بها، بما في ذلك الحق في حرية الفكر والضمير والعقيدة، ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة. كذلك أكد المؤتمر على تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك توفير فرص العمل لها والقضاء على عبء الفقر المستمر والمتزايد وضمان المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والالتزام الكامل بمنهاج عمل بيجين والمساهمة في تنفيذه. ولقد أكد منهاج عمل بيجين على أهمية المشاركة الشعبية وعلى تنشيط دور المنظمات غير الحكومية وعلى تشجيع وتعزيز التعاون والتنسيق والترابط فيما بينها ومع المؤسسات الحكومية ذات الصلة وذلك للإسراع في تنفيذ التوصيات للنهوض بالمرأة ومساواتها بالرجل. وبالإضافة إلى ذلك فلقد بين مؤتمر بيجين أن هناك دورا مشتركا وفعالا لكل من المنظمات غير الحكومية، والحكومات، والمنظمات الدولية، في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ منهاج عمل بيجين في كل من المجالات ذات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر التي حددها[١٦].

٣٤- ولقد أكد إعلان بيجين أن مشاركة وإسهام جميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني وخاصة التجمعات والشبكات النسائية وسائر المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية، مع الاحترام الكامل لاستقلال هذه المنظمات وبالتعاون مع الحكومات، أمر هام لتنفيذ منهاج العمل

---

(١٦) وهي: الفقر، وعدم المساواة في فرص التعليم والتدريب، وعدم المساواة في الرعاية الصحية والخدمات، والعنف الموجه ضد المرأة، وآثار النزاعات والحروب والاحتلال على النساء، وعدم المساواة في الهياكل والسياسات الاقتصادية وفي الوصول إلى الموارد، وعدم المساواة في اقتسام السلطة وصنع القرار، وعدم وجود آليات لتعزيز النهوض بالمرأة، وعدم احترام ما للمرأة من حقوق الإنسان، والتصوير النمطي للمرأة وعدم المساواة في وصولها إلى وسائط الإعلام، وعدم المساواة في إدارة الموارد الطبيعية وفي حماية البيئة، والتمييز ضد الطفلة [الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، (بيجين ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، (A/CONF.177/20/Rev.1)، ص ٢٢-٢٣.

ومتابعته بفعالية[١٧]. وفي الإطار العالمي لمنهاج عمل بيجين جرى التأكيد على أن القوة المتنامية لقطاع المنظمات غير الحكومية، لا سيما المنظمات المعنية بالمرأة والجماعات المنادية بالمساواة بين المرأة والرجل هي إحدى القوى الدافعة للتغيير. وقد لعبت المنظمات غير الحكومية دورا بالغ الأهمية في مجال "الدعوة" لتنفيذ التشريعات أو إنشاء الآليات التي تكفل تقدم المرأة. وأصبحت هذه المنظمات أيضا جهات حفازة لاتباع نهج جديدة للتنمية. وفي الآونة الأخيرة لاحظ عدد متزايد من الحكومات أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية وأهمية التعامل معها بهدف الإسراع في العملية التنموية ودفع عجلة التنمية إلى الأمام. ومع ذلك لا تزال الحكومات في بعض البلدان تفرض قيودا على المنظمات غير الحكومية بما يحد من قدرتها وفعاليتها ومشاركتها مع الدولة في النهوض بالمجتمع وتحسين نوعية الحياة للجميع[١٨].

٣٥- بين منهاج عمل بيجين أن ثمة دورا محددا تضطلع به المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية في خلق مناخ اجتماعي واقتصادي وسياسي وفكري يستند الى المساواة بين المرأة والرجل. وينبغي للمرأة أن تشارك مشاركة فعالة في تنفيذ ورصد منهاج العمل. وعلى الصعيد الوطني، حدد مؤتمر بيجين نهاية عام ١٩٩٦ لكي تكون الحكومات والعناصر المختصة في المجتمع المدني قد أنجزت وضع استراتيجياتها أو خطط عملها، وذلك بعد وضع استراتيجياتها التنفيذية لمنهاج العمل بالتشاور مع المؤسسات ذات الصلة وكذلك مع المنظمات غير الحكومية، على أن تعتمد هذه العملية التخطيطية على أشخاص يتبوأون أعلى مستوى من السلطة في الحكومة. وينبغي كذلك أن تكون هذه الاستراتيجيات التنفيذية شاملة وأن تحتوي على أهداف محددة زمنيا، ومقاييس للرصد، وأن تشمل مقترحات لتخصيص أو إعادة تخصيص موارد التنفيذ. ويمكن، عند الاقتضاء، التماس تأييد ومؤازرة المجتمع الدولي، بما في ذلك توفير الموارد[١٩]. بالإضافة إلى ذلك يلزم تشجيع المنظمات غير الحكومية على المساهمة في تصميم وتنفيذ هذه الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية، وينبغي أيضا تشجيعها على وضع البرامج الخاصة بها لاستكمال الجهود الحكومية. ويقتضي الأمر تشجيع منظمات المرأة والتجمعات النسائية على أن تعمل، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، على تنظيم الشبكات عند الاقتضاء، وعلى الدعوة لتنفيذ منهاج العمل بواسطة الحكومات والهيئات الإقليمية والدولية وتأييد ذلك التنفيذ. ويستلزم الأمر دعم المنظمات غير الحكومية على الصعيد الإقليمي فيما تبذله من جهود لاقامة شبكات من أجل تنسيق الدعوة ونشر المعلومات بشأن منهاج العمل العالمي ومناهج العمل الخاصة بكل منطقة. وينبغي النظر في إنشاء آلية للتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية وآلية أخرى للتعاون مع المنظمات غير الحكومية لتشجيع تنفيذ منهاج العمل على مختلف المستويات.

---

(١٧) المرجع نفسه، ص ٧.

(١٨) المرجع نفسه، ص ١٧.

(١٩) المرجع السابق، ص ١٥٤-١٥٥.

٣٦- وقد شهدت الفترة التي تلت مؤتمر بيجين زيادة في مطالبات النساء، وبشكل خاص مطالبة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة بالحصول على حقوقها وبإعطائها دوراً أكبر في صنع القرار مع إزالة جميع العقبات التي تحد من مشاركتها السياسية، وبإيلاء أهمية أكبر لاتباع نهج يقوم على المشاركة في جميع الأنشطة المعنية بالنهوض بالمرأة من خلال الوصول إلى القاعدة الشعبية والمجتمع المدني بكافة مؤسساته. وينبغي إبراز الدور المتزايد الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة، فهو مكمل لدور الحكومات ويسد الثغرات من حيث نطاقه وتغطيته على الصعيدين الجغرافي والوظيفي معاً. وفي السنوات الأخيرة، توسع دور المنظمات غير الحكومية وأصبح ملموساً أكثر في توفير الخدمات للمناطق الريفية والنائية، وتوفير الخدمات الصحية الأساسية وخدمات التنمية المجتمعية، ومكافحة أمية الكبار، وإثارة الوعي بالأمور القانونية. وتتناول المنظمات غير الحكومية مجالات الاهتمام الحاسمة للمرأة من خلال زيادة الوعي وتوفير التدريب وتنظيم ورشات العمل لتمكين المرأة وتوجيهها نحو الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات، والعمل كمجموعات ضغط لوضع أولويات المرأة على جدول أعمال الحكومات.

٣٧- ومن هذا المنطلق، عقد الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين (بيروت، ١٢-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨) بهدف التحضير للدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٠ لاستعراض ما تم إنجازه خلال الأعوام الخمسة التي تلت انعقاد مؤتمر بيجين. وخرج هذا الاجتماع التحضيري بتوصيات تحدد دور المنظمات غير الحكومية في التنفيذ الإقليمي لمنهاج عمل بيجين، وفيما يلي أهمها:

(أ) إيجاد آلية للتعاون والتنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية للإسراع بتنفيذ منهاج عمل بيجين، والاستفادة من وسائل الإعلام والاتصال للتوعية والتعريف بقضايا النوع الاجتماعي؛

(ب) دعوة المنظمات غير الحكومية إلى إيجاد آلية للتنسيق مع البرلمانات لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الأنشطة والبرامج الرئيسية؛

(ج) دعوة المنظمات غير الحكومية ذات الأهداف الخيرية الرعائية إلى تطوير أهدافها وتدريب الكوادر العاملة في إطارها لتمكينها من الإسهام في إدماج قضايا النوع الاجتماعي في العملية التنموية؛

(د) دعوة المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال ذاته على المستويين الوطني والإقليمي إلى إيجاد صيغة اتصال مستمر من خلال شبكات منظمة لتبادل الخبرة والمعلومات وتنسيق الجهود للإبلاغ عن النشاطات المشتركة والإعداد والمشاركة في مؤتمر بيجين + خمسة؛

(هـ) دعوة المنظمات غير الحكومية إلى الحصول على المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) والانتماء إلى شبكة المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة (DPI)؛

(و) تشجيع وتدريب النساء، وخاصة فقيرات الأرياف والمدن، على الانضمام إلى تنظيمات للقواعد الشعبية تتمحور حول أهداف اقتصادية واجتماعية يشاركن هن في تحديدها وفي اختيار الوسائل الملائمة لتحقيقها؛

(ز) إعداد أدلة للتدريب في مجال النوع الاجتماعي باللغة العربية، تعكس خصوصية الوطن العربي، وتدريب مدربين لتنفيذه وتدريب الكوادر العاملة في المنظمات غير الحكومية؛

(ح) دعوة الإسكوا واليونيفيم والأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى عقد ورش عمل وإيجاد السبل والوسائل التي تضمن تعريف المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة بمضمون منهاج عمل بيجين وخطة العمل العربية وبرنامج العمل العربي، والاستفادة من وسائل الإعلام العربية في هذا المجال؛

(ط) توفير بيئة قانونية ملائمة للمنظمات غير الحكومية بما يضمن استقلاليتها وقدرتها على المبادرة والحركة لتحقيق إدماج قضايا النوع الاجتماعي في النشاطات الرئيسية وفي برامج التنمية.

دال- مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (اسطنبول ٣-١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٦)

٣٨- أكد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/الموئل الثاني على: (أ) توفير المأوى الملائم للجميع من خلال التشجيع على حفظ وترميم وصيانة المباني والمساحات المفتوحة والمناظر الطبيعية وأنماط المستوطنات التي تتسم بقيمة تاريخية وثقافية ومعمارية وطبيعية ودينية وروحية؛ (ب) جعل المستوطنات البشرية أكثر أمناً وصحة من خلال توفير كميات كافية من المياه المأمونة والإدارة الفعالة للنفايات؛ (ج) جعل المستوطنات البشرية ملائمة للعيش فيها وأكثر عدلاً من خلال الاعتماد على استراتيجية التمكين ومبادئ الشراكة والمشاركة باعتبارها النهج الأكثر ديمقراطية وفعالية.

٣٩- ويدعو جدول أعمال الموئل الثاني جميع المنظمات غير الحكومية إلى القيام بدور استشاري من أجل مساعدة السلطات المحلية في استعراض السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتحديد أولويات المجتمع المحلي. ومن وسائل الدعوة (advocacy) التي يتم استعمالها لدى هذه المنظمات نشر المعلومات وممارسة الضغوط وإقامة الارتباط في أوساط المنظمات غير الحكومية وبين المانحين والشركات الخاصة والإعلام. ويمتد دور الدعوة في زيادة الوعي بقضايا التنمية بما فيها

البيئة والصحة العامة ومحو الأمية إلى التعبئة السياسية المباشرة التي تتناول قضايا حقوق الإنسان. وبذلك يمكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً رئيسياً في قطاع الإسكان خاصة في دعم مشاريع زيادة الدخل لضمان تسديد القروض الإسكانية التي تحصل عليها الأسر ذات الدخل المنخفض والقيام بحملات لزيادة الوعي بقضايا البيئة، وصيانة الأماكن العامة لتحسين المناطق الحضرية وخدماتها. وقد نجحت هذه المنظمات في توجيه الرأي العام للاقتراع في الانتخابات البلدية والمطالبة بتأمين السكن اللازم. كما أنها نجحت في توجيهاتها إلى التحذير من تدهور البيئة وعدم الإمكانية في ضبط الانتهاكات البيئية، وتحسين الظروف العامة في توصيل مياه الشرب وتأمين شبكات المجاري. وبينت بعض المنظمات غير الحكومية رأيها في زيادة نسبة التلوث في المدن.

٤٠- وقد أكد جدول أعمال المؤتمر الثاني واعلان اسطنبول الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٦) على الدعوة لتوسيع نطاق عمل المنظمات غير الحكومية في التنمية الشاملة والمستدامة، ومن أهم البنود والاستراتيجيات التي توصلت إليها ما يلي[٢٠]:

(أ) "تشجيع إنشاء منظمات على مستوى المجتمعات المحلية ومنظمات على مستوى المجتمع المدني (...) التي تسهم في الجهود الرامية الى تخفيف حدّة الفقر وتحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية"؛ (ص ٢٢، فقرة ٤٥ (ز))

(ب) وضع نهج قائم على المشاركة في تنمية وادارة المستوطنات البشرية (...) أساسه الحوار المتواصل بين كافة الجهات الفاعلة المعنية الحضرية، القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية"؛ (ص ٢٢، الفقرة ٤٥ (ح))

(ج) إنشاء آليات قائمة على المشاركة لتحديد جداول الأعمال بغية تمكين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والسكان الأصليين والمجتمع المدني من القيام بدور ريادي في تحديد الاحتياجات والأولويات المحلية وصياغة السياسات والخطط والمشاريع الجديدة"؛ (ص ٨٧، الفقرة ١٨٢ (ح))

(د) تعزيز تفهم العلاقات التعاقدية وسائر العلاقات مع القطاعين الخاص وغير الحكومي لاكتساب المهارات اللازمة للتفاوض لتنفيذ المشاريع وتطويرها وادارتها"؛ (ص ٨٧، الفقرة ١٨٢ (ط))

---

(٢٠) الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، (اسطنبول ٣-١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٦)، (A/CONF.165/14)، ص ١٦٢-١٦٣؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) "دور المنظمات غير الحكومية في متابعة الموئل الثاني: أمثلة من المنطقة"، (E/ESCWA/HS/1998/WG.1/8)، ص ٤.

(هـ) حثّ المنظمات غير الحكومية على إعداد مناهج سياساتها واستراتيجياتها وعلى إقامة عملها على الحوار وتوافق الآراء؛

(و) التأكيد على أن لدى المنظمات غير الحكومية ما يلزم من القدرة الإبداعية من أجل العمل بفعالية على تحسين المدن وإعادة الحيوية إليها وضرورة إيجاد إطار تمكيني قانوني ومالي من أجل دعم هذه الأنشطة؛

(ز) التأكيد على الدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية بوصفها شريكة للحكومات لدى تنفيذ جدول أعمال الموئل الثاني، لما لها من روابط وطيدة على الصعيد الشعبي ولأنها تمثل جماعات مصالح كبيرة.

ثالثاً- الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في تنفيذ القضايا المشتركة وفي المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية

ألف- التطور من الرعاية إلى التنمية والتغيير

٤١- ولقد قامت المنظمات غير الحكومية تاريخياً وتقليدياً بدور أساسي وفعال في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ومحو الأمية والتدريب على مهن حرّة والقيام بأنشطة مدرة للدخل لمكافحة الفقر والعوز. وركّزت تاريخياً على تقديم تلك الخدمات والرعاية الاجتماعية إلى الفئات المحتاجة من المجتمع من الفقراء والمعوزين ومحدودي الدخل والمعاقين والمسنين والنساء الفقيرات في الريف والمدينة، والأطفال. وكان للدور الذي لعبته المنظمات غير الحكومية أكبر الأثر في الدول العربية الأقل نمواً (اليمن)، والدول التي كانت عرضة للهزات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي والحروب (لبنان وفلسطين والعراق والكويت واليمن)؛ والدول التي اجتاحتها الكوارث الطبيعية (اليمن).

٤٢- وفي ضوء التحديات والمستجدات العالمية والإقليمية وعلى أثر توصيات المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات، طرأ تغيير نوعي على بعض المنظمات غير الحكومية العربية من حيث الأهداف والأنشطة، ولو بقي هذا التغيير محدوداً ولم يتعدّ في كثير من الأحيان الإعلان عن الأهداف، فتحولت من دور رعائي اجتماعي صرف إلى دور تنموي اجتماعي واقتصادي وسياسي. فبينما لا يزال عدد من المنظمات غير الحكومية مختصاً بتقديم خدمات اجتماعية وصحية ورعائية، يركز البعض الآخر على عمليات التوعية والدعوة والدفاع والمساندة والمطالبة بحقوق الإنسان لتعزيز وتحسين نوعية حياة المواطن. وقد نشطت معظم المنظمات غير الحكومية العربية في الإعداد للمؤتمرات الدولية التي عُقِدَت في التسعينات والتي تهدف الى التنمية الاجتماعية المستدامة وتحسين نوعية الحياة كقاسم مشترك. والتطور في مهام المنظمات غير الحكومية ينعكس في تغيير أهدافها وتوسع أنشطتها التي تتمثل أولاً في الدعوة والدفاع والمناصرة ومساندة المصالح العامة في المجتمعات المحلية التي تقوم بها لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من خلال محاولات التأثير على السياسات العامة؛ وثانياً في محاولة التأثير على الرأي العام في المجتمع. وهذا الاتجاه الجديد الذي تتصف به بعض المنظمات غير الحكومية في الأقطار العربية هو من أبرز المؤشرات الإيجابية لتطور المجتمع المدني العربي نحو التنمية الاجتماعية المستدامة.

٤٣- ومن الملاحظ أنّ معظم البلدان العربية تشهد حالياً تطورات مختلفة في اتجاهات وأنشطة المنظمات غير الحكومية. وعلى سبيل المثال، استعرضت دراسة أعدتها الإسكوا حول دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية مختلف التطورات التي مَرّت بها تلك

المنظمات منذ نشأتها والتغير الذي طرأ على أهدافها وبرامجها قبل وبعد اتفاقيات أوسلو للسلام[٢١]. ولقد اعتُبرت تلك المنظمات إحدى وسائل المقاومة للاحتلال الإسرائيلي. وتوسع نشاط هذه المنظمات ليشمل تقديم الخدمات للمواطنين في مجالات التعليم، والصحة، ورعاية الأطفال وكبار السن، والدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني وفي الحفاظ على هويته وأرضه، ورعاية أُسَرْ المعتقلين والشهداء. وطغى العامل الوطني على عمل هذه المنظمات فسعت جميعها إلى تقديم الخدمات الإنسانية والتربوية والثقافية والصحية للمواطنين. وانتشرت هذه المنظمات في كافة أرجاء الوطن مما مكنّها من الوصول إلى الفئات والقطاعات الاجتماعية الضعيفة التي تقوم على هامش المجتمع، وبشكل خاص في المخيمات والقرى الفلسطينية.

٤٤- وتناولت تلك الدراسة أيضاً تطور عمل المنظمات غير الحكومية عبر العقود الأربعة الأخيرة، ففي أواخر الستينات عَمِلت غالبيّة المنظمات الفلسطينية في مجال الخدمة الاجتماعية وخاصة في مجال الصحّة والتعليم العام والمِهَني، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والمُسنين، وتقديم الخدمات القانونية. في حين أن ١ر٤٢ في المائة من المنظمات التي ظهرت خلال الأعوام ١٩٦٨-١٩٨٧، عملت في مجال تقديم الخدمات، ونسبة مماثلة في مجال التنمية الاجتماعية، بينما عملت منظمات أخرى في مجالات جديدة مثل التدريب والتأهيل وإجراء البحوث. وأمّا المنظمات التي شكلت فيما بعد، أي خلال السنوات ١٩٨٨-١٩٩٣، فركز بعضها على التدريب والتأهيل (٥ر٢٣ في المائة) وقسم ضئيل منها على التنمية (١ر٧ في المائة)[٢٢]. كما ظهرت اهتمامات جديدة تهدف إلى تعزيز الديمقراطية والتوعية الاجتماعية. وأما المنظمات التي شُكّلت بعد عام ١٩٩٤ فقد ركّزت على التنمية والتدريب وتعزيز المواطنة والتنمية الاجتماعية.

٤٥- ولقد تضمنت أهداف بعض المنظمات غير الحكومية أيضاً تشجيع التغيير بكافة أشكاله؛ وتشجيع الثقافة والفنون في فلسطين والعمل على تنميتها، وبالإضافة الى أنشطة تنموية مثل القيام ببرامج تدريبية لتعزيز مفاهيم الديمقراطية والمجتمع المدني؛ وإثارة الوعي لدى المنظمات والأفراد وتعريفهم بمفهوم النوع الاجتماعي وأهميته؛ وتدريبهم على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج والنشاطات الرئيسية[٢٣]. وتركز بعض المنظمات غير الحكومية في الدول العربية على قضايا الإسكان والبيئة الحضرية والتراث المعماري والثقافي وبرامج التدريب وبناء قُدُرات منظمات

---

(٢١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، " النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية: تقييم نقدي"، ١٩٩٩، إعداد زهيرة كمال، (E/ESCWA/SD-WOM/l999/2).

(٢٢) المرجع نفسه، ص ٢٤.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٣١.

القاعدة الشعبية، وتجمع كذلك في عملها بين الدعوة وإجراء الأبحاث وتقديم الخدمات الإرشادية في مجال بناء المساكن في المجتمع.

٤٦- ولذلك، وعلى ضوء تلك الأهداف والأنشطة الجديدة أصبحت تلك المنظمات تدعى "منظمات التغيير" لأن لها رؤية نقدية للمجتمع تحاول من خلالها تعديل طرق العمل والوصول إلى جمهور أكبر. وبالإضافة إلى ادخال عناصر جديدة للمشاريع والأنشطة، تسعى منظمات "التغيير" هذه إلى العمل كجهات ضاغطة بشكل مباشر أو غير مباشر للتأثير على صنع القرار وعلى صياغة وتنفيذ السياسات العامة ذات المصالح المشتركة، وعلى وضع أولويات التنمية المجتمعية على جدول أعمال الدولة وعلى مساندة حقوق بعض الفئات المهمشة أو القطاعات المحتاجة؛ ومساندة مصالح أو منافع مجتمعات محلية؛ وغرس وتنشيط مفهوم المواطنة ودعم وترسيخ الثقافة المدنية؛ والعمل على تعزيز العلاقات وتوحيد الجهود والتنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية العاملة في قضية معينة من خلال إنشاء شبكات للربط فيما بينها (Networks)؛ والعمل على إثارة الوعي والتأثير على أولويات الرأي العام في القضايا ذات الأهمية الحاسمة؛ والعمل على تغيير الاتجاهات المجتمعية والسلوك العام إزاء بعض الممارسات السلبية[٢٤].

باء- دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ بعض القضايا المشتركة للمؤتمرات العالمية والمتابعة المتكاملة لها

٤٧- كان للمؤتمرات العالمية، بما فيها مؤتمر بيجين، دور هام في إعادة النظر في العلاقة بين المرأة والتنمية والمجتمع والتنمية، فاستفادت المنظمات غير الحكومية العربية من تلك المشاركة وأخذت بخبرة الغير مما دفعها إلى إضافة أنشطة تنموية إلى أنشطتها التقليدية الرعائية. وقد تركزّت هذه الأنشطة على تمكين المرأة وتحسين قدراتها ومهارتها وعلى دفعها إلى دخول سوق العمل بأعداد أكبر، والعمل على اندماج جميع الشرائح في المجتمع، وتشجيع العمل المنتج، وزيادة الوعي بالصحة الإنجابية والبيئة ومكافحة الفقر والقضاء على الأمية القانونية، وما إلى ذلك من قواسم مشتركة بين المؤتمرات العالمية السالفة الذكر. ويدل ذلك على مدى تأثير وفعالية هذه المنظمات في تعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع، وكذلك المرأة، في التنمية الوطنية وزيادة الوعي بالقضايا ذات الأولوية مثل التربية المدنية والمشاركة السياسية وتأثير الحروب على المجتمع المدني وبالتالي الانتقال من القضايا الخاصة إلى قضايا تهمّ المجتمع بكامله[٢٥].

---

(٢٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "دور المجتمع المدني: الفرص والمعوقات"، إعداد أماني قنديل، (E/ESCWA/POP/1998/WG.1/12)، ص ٨.

(٢٥) اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة والمجلس النسائي اللبناني، التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية في لبنان عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين (بيروت، ١٩٩٩)، ص ١٤.

١- إزاحة عبء الفقر

٤٨- وبالرغم من قيام المنظمات غير الحكومية بنشاطات مختلفة، يوجد اختلاف في درجة التركيز على نوعية النشاط من دولة عربية إلى أخرى وبين المنظمات نفسها. ففي مصر تتسم أنشطة القضاء على الفقر بأهمية كبرى، فتركز على تدريب المرأة الفقيرة لتحسين مستوى المعيشة وعلى تلبية الحاجات الأساسية. وتقوم المنظمات التقليدية بتبني أنشطة لتحقيق الحاجات الأساسية في إطار التقسيم التقليدي للعمل بين الجنسين (الأعمال التي يقوم بها الرجال والأعمال التي تقوم بها النساء). وأما مشكلات الفقر الناجمة عن الحرب الأهلية في لبنان فهي تقع معظمها على عاتق الحكومة وقيادة هذا النشاط في إطار سياسي اجتماعي واضح.

٤٩- ولعبت المنظمات غير الحكومية دوراً حيوياً في توفير القروض الصغيرة جداً التي تتراوح قيمتها إجمالاً ما بين ١٠٠ و ٣٠٠ دولار أمريكي وتختلف القيمة وفقاً للبلد ونوع المنشآت. وقد سعت بعض المنظمات غير الحكومية إلى معالجة مشكلة الفقر في المجتمع المحلي فقامت بتوفير القروض الصغيرة جداً لفئات محدّدة من الفقراء. ويشكّل هذا الدور عملاً اقتصادياً وتنموياً جديداً للمنظمات غير الحكومية في تدخّلاتها الرامية للتخفيف من حدّة الفقر فأصبحت تعمل كمؤسسات تؤمّن القروض الصغيرة جداً وذلك بموازاة طرق التسليف الرسمية علماً بأنّ القانون قد يمنعها من أن تلعب دور "مركز لإيداع الإدخارات"[٢٦]. وقد تلعب كذلك المنظمات غير الحكومية دوراً آخر وهو الوسيط المقرض بين الفقراء من ناحية وبين المؤسسات الرسمية لتمويل القروض الصغيرة جداً من ناحية أخرى. ويتمّ ذلك من خلال تأمين خدمات دائمة كالقيام بدور الضامن في غياب الضمانة الإضافية المطلوبة. وقد تؤمن كذلك المنظمات غير الحكومية تمويلاً يضمن القرض لدعم رأس المال من خلال المصارف المحلية كالمصرف العالمي للنساء، كما أنّها تدعم إنشاء وتنمية جمعيات القروض المتناوبة الادخار التي يملكها المستفيدون، فتلعب المنظمات غير الحكومية دوراً يكون همزة الوصل بينها وبين المؤسسات الرسمية للقروض[٢٧].

٥٠- وأما مشروع القروض للأسر المنتجة في مصر فهو من أهم النماذج للدور الإنمائي الذي قامت به منظمة غير حكومية في مصر بالتعاون مع الحكومة. ويجري تنفيذ هذا المشروع بمساعدة وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تقوم "جمعيات الأسر المنتجة"، بتدريب أفراد الأسرة على بعض

---

(٢٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "جدوى وآليات عمل مؤسسات تمويل القروض الصغيرة جداً التي تستهدف النساء الفقيرات في كل من المناطق الحضرية والريفية في بلدان عربية مختارة: رؤى نظرية واعتبارات عملية"، ورقة قدمت إلى الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين (بيروت، ١٢-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، إعداد كاميليا فوزي الصلح، (E/ESCWA/SD-WOM/l998/WG.1/9)، ص ١٦.

(٢٧) المرجع نفسه، ص ١٧.

الحرف الفنية الملائمة للمشروعات المرتبطة بالبيئة. كما تقوم هذه الجمعيات بتسويق المنتجات عن طريق المعارض التي تنظمها لهم وزارة الشؤون الاجتماعية والتي اتسع نطاقها حتى شمل معارض دائمة في عدد من الدول الأجنبية. واتسع هذا المشروع حتى وصل المستفيدون منه إلى حوالي نصف مليون أسرة موزعة على معظم القرى. وقد ازداد اهتمام وزارة الشؤون الاجتماعية بهذا المشروع وانعكس ذلك في إنشاء إدارة تسمى "إدارة الأسر المنتجة". ورغم أن هذا المشروع قد نجح في زيادة دخل كثير من الأسر، إلا أن علاقة "جمعيات الأسر المنتجة" بوزارة الشؤون الاجتماعية تجعل هذه الجمعيات في حالة اندماج وظيفي مع الوزارة، بحيث يعتمد العمل في هذه المنظمات على توجيهات الوزارة بشكل شبه كامل مما يبعدها عن جوهر العمل الأهلي(٢٨).

٢- نشر المعلومات لإثارة الوعي

٥١- أخذت المنظمات غير الحكومية بنشر وتوزيع المعلومات والعمل على التعاون مع الجهات الرسمية لرسم السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية. فمثلاً، قامت "الشبكة العربية للتنمية والبيئة" في القاهرة التي تجمع أكثر من ١٠٠ منظمة تركّز على قضايا البيئة والتنمية بنشر المعلومات وفتح مجالات الحوار بين الفئات الاجتماعية. وتقوم وسائل الإعلام خاصة في لبنان بمشاركة المنظمات غير الحكومية في عملها. وقد أسّست بعض مجموعات وسائل الإعلام هذه المنظمات غير الحكومية، خاصة لتوجيه وتثقيف الرأي العام بقضايا التنمية الحضرية والإسكان وقضايا المرأة والنوع الاجتماعي والتنمية البشرية والصحة الإنجابية.

٥٢- وما تزال وسائل الإعلام في معظم الدول العربية غير مستقلة عن الحكومة. وتعتبر معظم الحكومات أن النشاط السياسي محظور على المنظمات غير الحكومية. إلا أن دور المنظمات غير الحكومية في نشر المعلومات وتوزيعها وفي إثارة الوعي بالقضايا ذات الأولوية هو من أهم الأدوار التي تقوم بها تلك المنظمات، وذلك يعتبر عاملاً أساسياً في عملية التغيير الاجتماعي. ويتصف نشاط المشاركة في الحياة العامة بشموله عدداً من المستويات، ويرتبط بتعبئة نساء من جميع الطبقات مثلا كحملات التوعية الانتخابية، واستخراج البطاقات الشخصية للنساء وغير ذلك من الأنشطة. بينما تهتم المنظمات غير الحكومية في دول الخليج بالمطالبة بالحقوق السياسية للمرأة (الكويت) والعمل على إصدار قانون للأحوال الشخصية (البحرين). وأما في لبنان فإن المنظمات غير الحكومية تهتم بمحور المشاركة في الحياة العامة وذلك في إطار عودة الاستقرار وإعادة بناء مؤسسات الدولة والرغبة في ضمان مكان للمرأة فيها.

---

(٢٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، إعداد شهيدة الباز، (E/ESCWA/SD/1998/6)، ص ٣٢.

٣- إثارة الوعي بقضايا البيئة

٥٣- وتتمتع المنظمات غير الحكومية بالقدرة على جمع الموارد لتقديم الخدمات والمساعدات الضرورية عند الحاجة في الدول العربية. فمثلاً مشروع (لايف) أو "مرفق المبادرات المحلية للبيئة الحضرية"، عمل على تشجيع إقامة الحوار في مجال السياسات المختلفة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل تحسين البيئة الحضرية. وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع في مصر عام ١٩٩٣، حيث أنجز قسم كبير منه ومازالت أربعة مشاريع قيد التنفيذ في مجال إدارة النفايات والثقافة والتشريعات البيئية في كل من القاهرة، والإسكندرية، وبني سويف، والسويس. وأمّا في لبنان فقد بدأ المشروع عام ١٩٩٥ في بشرّي والنبطية وبعلبك وبيروت وذلك بمشاريع عديدة أهمها في إدارة النفايات والثقافة البيئية وزرع النبات في المدن. وقدمت كذلك هذه المنظمات خدمات حيوية في الأردن والعراق ولبنان وفلسطين إلى المتضررين من الحرب والاحتلال الإسرائيلي. وبرزت كذلك فعالية هذه المنظمات في توفير الغذاء والمأوى لضحايا زلازل القاهرة ومقاطعتي ذمار وإب في اليمن.

٥٤- وقد شاركت مؤسسات القطاع الخاص في المجتمع المدني مع المنظمات غير الحكومية في إثارة الوعي من خلال تنظيم حملات تنظيف بيئية مشتركة. فمثلاً، قامت "مؤسسة أغذية الصافي" السعودية بحملة بيئية في منطقة عسير في المملكة العربية السعودية. وتهدف هذه الحملة إلى المساهمة في نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع السعودي وتنويره بأهمية العمل الجاد من أجل الحفاظ على البيئة وإيجاد نموذج من نماذج العمل الخيري التطوّعي والحد من مظاهر التلوث والتدهور البيئي. وتعتبر هذه المبادرة ثاني مبادرة بيئية تطوعية يتبناها القطاع الخاص، وقد يبلغ تكلفتها نحو مليون ريال (٢٦٦ ألف دولار). وفي حملة الصافي البيئية الأولى في منطقة الرياض، تم جمع نحو ١٢ ألف كيس من النفايات[٢٩].

٤- الإعمار لتحسين نوعية الحياة

٥٥- ولقد ساهمت المنظمات غير الحكومية في بعض الدول العربية في مشاريع الإعمار، فقامت مثلا مشاريع لتحسين مستوطنات ثانوية في الأردن (مشروع العقبة) وفي مصر (مشروع الإسماعيلية) وفي الضفة الغربية (مشروع نابلس). ويبين الإطار ١ في كل من الحالات الثلاث مدى مشاركة المنظمات غير الحكومية في مشاريع الإعمار لتحسين نوعية الحياة.

---

(٢٩) جريدة الحياة، "مؤسسة الصافي السعودية تنظم حملة تنظيف بيئية في منطقة عسير"، ١ آب/أغسطس ١٩٩٩، العدد ١٣٢٩٤.

الإطار ١- مشاركة المنظمات غير الحكومية في مشاريع الإعمار لتحسين نوعية الحياة

(أ) مشروع العقبة

كان تحسين مستوى بعض الأحياء قد قطع شوطاً بعيداً، وانتهى في بعض الأحياء، عندما جاء مشروع للمشاركة المجتمعية في عام ١٩٩٢. وقد شاركت في هذا المشروع ٢٧ منظمة غير حكومية محلية تعاونت مع السلطات المحلية في عملية التحسين. وركزت جهودها على تحويل أراض فسيحة أو غير مستخدمة إلى ملاعب للأطفال، وزرع الحيزات العامة بالنبات، وإجراء حملات للتنظيف، والبدء بمشاريع لتوليد الدخل في مناطق التحسين. وأنشئت لجنة محلية مشتركة تضم ممثلين عن السلطات المحلية لتوفير منتدى أهلي للحوار ولمتابعة الأنشطة الجارية المقررة. ونشطت هذه اللجنة طوال الفترة التي أتيح فيها التمويل للاضطلاع بالأنشطة المختلفة. والواقع أنه لم يكن من الممكن المحافظة على الزخم نفسه عند توقف التمويل، مع ان اللجنة لا تزال قائمة كهيكل مؤسسي.

(ب) مشروع الإسماعيلية

وفي الإسماعيلية، كانت المرحلة الأولى من المشروع ذات نطاق صغير ومستندة إلى نهج المشاركة. وشاركت الرابطات الموجودة في الحي في مرحلة التصميم، الأمر الذي ضمن استرداد تكاليف القروض اللازمة للوحدات المحسنة ولخدمات التركيبات. والأهم من ذلك ان المشاركة الأهلية في هذا المشروع أدت إلى اتخاذ مبادرات تخطت نطاق المشروع في ذاته، وساعدت في بناء قدرات السكان المحليين، بما في ذلك ظهور طبقة من منظمي المشاريع والمقاولين المحليين، كما أفضت إلى نشوء ظاهرة الملاكين الحضريين (...) وفي المرحلة الجديدة من المشروع، "مشروع الإسماعيلية المستدامة"، أعطيت المنظمات غير الحكومية المحلية حوافز مالية، وأمن لها التدريب على العمل في مجال المشاريع المولدة للدخل والمشاركة في حملات التوعية البيئية.

(ج) مشروع نابلس

وفي نابلس تقوم بعض المنظمات غير الحكومية بتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية والتحسين. ولأن معظم هذه المنظمات تعمل بشكل منفصل، فهي تنفذ مشاريعها جزءاً فجزءاً وتسلمها جاهزة بسبب الوضع الفريد في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعندما تقلدت البلدية الجديدة مهامها في عام ١٩٩٦، سعت إلى ترشيد التمويل الإنمائي والمشاريع الإنمائية وفقاً لأولوياتها وأدى هذا إلى توتر العلاقات مع بعض المانحين فتأثرت المنظمات غير الحكومية التي كانت تتمتع بقدر أكبر من الحرية في تحديد أين ومتى وكيف ستنفذ مشاريعها.

الإطار ١ (تابع)

وقد اضطر صندوق إغاثة الأطفال إلى نقل أمكنة مشاريعه الصغيرة الخاصة بالتحسين والهياكل الأساسية إلى المناطق الريفية الواقعة خارج نابلس بعد ان كان نشاطه في المدينة يقوم على العمل مع المجتمعات المحلية ويستهدف أطفال المدارس وبرامج ومشاريع التوعية بقضايا البيئة. أنشئت لجنة محلية كان من المشاركين فيها مجموعات أهلية وممثلون عن البلدية وعن منظمات القطاع الخاص، وكان الغرض من إنشائها تخطيط الأنشطة وتنفيذها ورصدها، وجمع الأموال اللازمة لأعمال المتابعة. ولكن مع انتهاء التمويل طرأ انخفاض كبير على الاجتماعات وقل التنسيق بين أعضاء اللجنة... وتعذرت المحافظة على مستوى الحماس للعمل الأهلي، والإجراءات الجماعية، بدون وجود حوافز مالية خاصة، وأصبحت فرص التوظيف محدودة.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "دور المنظمات غير الحكومية في متابعة المونل الثاني: أمثلة من المنطقة"، (E/ESCWA/HS/1998/WG.I/8)، ص ٩ و١٠.

٥- قضايا النوع الاجتماعي كمنهج للمساواة

٥٦- تناولت الأدبيات النسوية منهج "المرأة والتنمية" حتى منتصف الثمانينات، وركزت المنظمات غير الحكومية على تمكين المرأة واشراكها في العمل وزيادة إنتاجها في العملية التنموية، وإدماجها في خطط التنمية كعنصر إضافي. وبحلول التسعينات تحول نهج "المرأة والتنمية" إلى نهج "النوع الاجتماعي والتنمية" الذي يركز على الأدوار المتغيرة الديناميكية للمرأة والرجل وعلى إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الأنشطة الرئيسية وفي البرامج والخطط منذ البداية. ومفهوم النوع الاجتماعي يعتمد على التحليل للأدوار الاجتماعية وعلى التخطيط المسبق للنوع الاجتماعي للوصول إلى المساواة. ولا يزال مفهوم النوع الاجتماعي غامضاً على الكثير من العاملين في المجال الاجتماعي ولذلك ركز عدد من المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات على هذا المفهوم أيضاً لأثره على رسم السياسات العامة وعلى متابعة تنفيذ الخطط والتوصيات التي صدرت عن تلك المؤتمرات ولقد أنيط دور هام بالمنظمات غير الحكومية في هذه العملية. واشتركت المنظمات غير الحكومية ومراكز الدراسات والأبحاث النسوية في الجامعات مع المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات وصناديق الأمم المتحدة في إثارة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي لإدماجها في الأنشطة الرئيسية والبرامج والخطط على المستوى الوطني والإقليمي. ولكن يختلف الوعي بقضايا النوع الاجتماعي والالتزام بتطبيقه كمنهج للتغيير من دولة عربية إلى أخرى.

٥٧- وفي مصر، تختلف درجة الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي من منظمة غير حكومية إلى أخرى، وينعكس ذلك عند البعض في تأسيس منظمات للتغيير مثل مركز لدراسات المرأة الجديدة، أو في إنشاء جمعية أصدقاء البيئة، وهي جهات تأخذ بمفهوم النوع الاجتماعي للوصول إلى المساواة بين المرأة والرجل، وتعمل على إيجاد رأي عام حول قضايا المرأة من خلال الأبحاث والكتب والندوات، ومن خلال تنظيم برامج لترشيد العلاقة بين الفتى والفتاة في المراحل المختلفة، والعلاقة بين الزوجين، ووضع برامج الصحة الإنجابية لإثارة الوعي، وبرامج عدم التمييز بين المرأة والرجل في الجنس والدين والعقيدة.

٥٨- وفي لبنان تبنت المنظمات غير الحكومية الحديثة التكوين مفهوم النوع الاجتماعي، ووضعت خطط عمل حساسة للنوع الاجتماعي، وهدفت في أنشطتها إلى إثارة الوعي لأهمية اخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار عند وضع السياسات العامة وتنفيذ المشاريع التنموية وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي ومفهومه وإدماجه في النشاطات الرئيسية للتأكيد على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. وقد اختلفت أهداف المنظمات غير الحكومية، فبعضها ركز على البعد الاجتماعي وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وبعضها ركز على البعد الاقتصادي كالمساواة في فرص العمل وفي الأجور وفرص التأهيل والتدريب، والبعض الآخر ركز على البعد السياسي كالمشاركة السياسية وفي صوغ السياسات وصنع واتخاذ القرار. وقد اتفقت معظم المنظمات غير الحكومية "النوعية" على تحسين وضع المرأة وتضييق الفجوة بينها وبين الرجل في شتى المجالات وعلى إدماج قضايا النوع الاجتماعي في النشاطات والمطالبة بحقوق المرأة كإنسان مواطن وبحقها السياسي في الانتخابات، وتعديل بعض قوانين الأحوال الشخصية لصالح قضايا المرأة ومشاركتها في صنع القرار، والمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات. وأما بالنسبة للأنشطة الخاصة بالمرأة والأسرة فإن المنظمات غير الحكومية الحديثة التي تتبنى مفهوم النوع الاجتماعي، تركز على نشاطات متعلقة ببناء قدرات المرأة وتمكينها من أجل تحقيق المساواة بينها وبين الرجل.

٥٩- وأمّا في فلسطين، فقد بدأ الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي في أواسط التسعينات ولكن لا تزال العديد من المنظمات غير الحكومية تعتبر أن قضايا المرأة وقضايا النوع الاجتماعي هي خاصة بالمنظمات النسائية. ومن هذا المنطلق كان مركز الدراسات النسائية في جامعة بيرزيت وطاقم شؤون المرأة من أوائل الجهات التي تبنت عمليات إثارة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي ومفهومه وطريقة إدماجه في الأنشطة والبرامج. وقد قاما من خلال التعاون مع منظمات غير حكومية أجنبية ومعاهد عالمية، بتنظيم دورات تدريبية خاصة بإجراء البحوث الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي، وإدماجه في السياسات والأنشطة والبرامج، وإقامة ورش عمل من أجل توزيع ونشر نتائج تلك الأبحاث.

٦٠- وفي اليمن تبنت مراكز الدراسات والأبحاث ووحدة بحوث ودراسات المرأة بجامعة عدن إثارة الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي. وتحقيقاً لهذا الهدف قامت بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية بالتعاون مع وكالات وصناديق ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية، ودعت السلطات المحلية إلى تطبيق هذا المفهوم ودعم المنظمات غير الحكومية، وعلى الأخص بهدف إدماج قضايا النوع الاجتماعي في النشاطات الرئيسية والبرامج التنموية.

٦١- وفي بعض دول الخليج أخذت بعض المنظمات غير الحكومية النسائية بمفهوم النوع الاجتماعي من خلال تنفيذ أنشطة للتوعية وتنظيم ورش عمل ودورات تدريب، ومن خلال القيام بحملات تطالب فيها بممارسة الديمقراطية في شتى المجالات وإعطاء المرأة حقوقها السياسية وعدم التمييز ضد المرأة في التعليم والعمل وتقلد المناصب القيادية ومراكز صنع القرار.

٦٢- على أن حداثة هذه المنظمات النوعية أو منظمات "التغيير" الإنمائية لا تسمح بتقييم عملها وأنشطتها ودورها ومدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي وضعتها، كإثارة الوعي وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل والدفاع عن حقوق الإنسان والمناصرة والمساندة لقضايا حيوية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة.

رابعاً- العلاقة بين المنظمات غير الحكومية العربية والحكومة

ألف- من البديل إلى التعاون إلى التنافس والصدام

٦٣- تتراوح العلاقة بين المنظمات غير الحكومية العربية وحكومات الدول العربية ما بين التعاون والتنافس والصراع تبعا لموقف الحكومة من نشاط المنظمات ومدى اقترابه أو ابتعاده عن سياساتها العامة. وفي بعض الدول قامت بعض المنظمات غير الحكومية بتأدية خدمات للمجتمع عوضا عن الحكومة، وذلك في مجالات الصحّة والتعليم والبيئة والرعاية الاجتماعية؛ وفي غياب الحكومة كانت بديلا عنها (فلسطين ولبنان).

٦٤- وتتحدد تلك العلاقة تبعاً لعوامل عديدة مرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، من أهمها، أولاً، طبيعة النظام السياسي للدولة ومدى ارتباطه بالديمقراطية والتعددية السياسية. فإمّا أن تكون علاقة ودية فيها نوع من الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية أو علاقة تنافسية صدامية. ومن المهم أن تكون هناك علاقة جدلية مبنية على التأثير والمنفعة المتبادلة، تحت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الراهنة. وبشكل عام، فإن المناخ السياسي والقوانين السائدة يؤثران إلى حد بعيد على نمو وتطور المنظمات غير الحكومية ومدى قدرتها على الحركة واتخاذ المبادرة في أداء دورها. والعامل الثاني الأساسي هو حجم المنظمات غير الحكومية من حيث البناء المؤسسي والهيكل الإداري وحجم رأس المال ومساحة الرقعة الجغرافية التي تغطيها وتقدم خدماتها فيها. إضافة إلى مستوى الكادر البشري وقوة الارتكاز على قاعدة اجتماعية شعبية واسعة. والعامل الأساسي الثالث في تحديد العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والدولة هو نوعية الأنشطة وتنوعها وعددها والأهداف التي تود تحقيقها، ومدى اتفاق تلك الأنشطة والأهداف مع الأولويات والمستجدات والتحديات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية مما له أبلغ الأثر على فاعليتها.

٦٥- وتاريخياً، وفي معظم الدول العربية، ترتبط نشاطات وعمل المنظمات غير الحكومية بقرارات الحكومة التي قد تقيد وتحجم مبادراتها، أو تراقب أنشطتها وتطلع على الأوراق والوثائق الخاصة بها للتأكد من تطبيقها للقوانين والقرارات الرسمية. وقد تتدخل الدولة أيضاً في قرارات المنظمات غير الحكومية حتى بعد صدور تلك القرارات. ويحق للحكومة أن تحل إدارة المنظمة وأن تدمجها مع منظمات أخرى فتضعها في موقف التبعية من الحكومة. وفي كثير من الدول العربية طالبت المنظمات غير الحكومية بمراجعة وتعديل القوانين التي تنظم عمل المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالدولة من أجل الحصول على حرية أكبر في تأسيس تلك المنظمات وممارسة النشاطات الإنمائية والعمل الأهلي بقيود أقل.

٦٦- ومؤخراً، أصبحت الدول تعتبر المنظمات غير الحكومية طرفا فاعلا ومشاركا لها في معادلة التنمية. وقد ظهر ذلك في الخطاب السياسي الرسمي للحكومات، والذي أصبح يؤكد على دور

هذه المنظمات ومسؤولياتها في العملية التنموية. وفي الماضي القريب، اتجهت بعض الدول العربية (مثل مصر، واليمن، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والمغرب) نحو تهيئة المناخ لتنظيم العلاقة مع المنظمات غير الحكومية من خلال العمل على مراجعة وتعديل القوانين التي تتعلق بالمنظمات غير الحكومية. وفي بعض الأحيان تشارك تلك المنظمات ذاتها في عملية تشاورية واسعة حول القوانين. وهذه مؤشرات إيجابية لتوجهات جديدة من طرف الحكومات[٣٠]. وانعكس ذلك في بعض الدول العربية على مشروعات قوانين تؤكد مبادئ جديدة لعمل القطاع الأهلي مثل حرية تأسيس المنظمات غير الحكومية أو توسيع أوجه النشاط بدون التقيد بمجالات يحددها القانون مسبقاً ولكن وفقاً لاحتياجات المجتمع. بالإضافة الى ذلك، وفي بعض الحالات، تركت الحكومة أمر حل الجمعيات بيد القضاء أي عن طريق الالتجاء إلى المحكمة وليس بموجب قرار يصدر عن الجهة الإدارية في الحكومة.

باء- علاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومة

١- أمثلة مختارة من الدول العربية

٦٧- تتفاوت نوعية العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في معظم الدول العربية، فنجد مثلا أن العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في مصر مقيدة بقانون الجمعيات الأهلية من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد بينت بعض المنظمات أن هذه العلاقة ليست مبنية على تكافؤ أو شراكة حقيقية بل على نوع من المصلحة المتبادلة وأن التعاون مع الحكومة هو أمر ضروري وحيوي لتنفيذ برامج التنمية في المجتمع. ولكن بعض المنظمات المصرية الأخرى اشتكت من وجود بعض المشاكل مع الحكومة نتيجة عدم التفاهم والتجاوب في استعراض المفاهيم الثقافية والايديولوجية التي تطرحها بعض المنظمات غير الحكومية.

٦٨- ولقد صدر مؤخراً في مصر قانون جديد ينظم عملية تأسيس الجمعيات الأهلية وطبيعة علاقتها بالحكومة المصرية ومؤسساتها المختلفة. فقانون الجمعيات الأهلية الجديد رقم ١٥٣، الصادر في حزيران/يونيو ١٩٩٩، هو تعديل للقانون السابق رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤، على مواد من أبرزها منع الجمعيات الأهلية من ممارسة أي نشاط سياسي أو نقابي، وحظر إنشاء جمعيات تهدد الوحدة الوطنية أو تخالف النظام العام والآداب أو تدعو إلى التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو العقيدة، وكذلك معارضة النصوص التي ألغت الأسلوب السابق لإشهار الجمعيات الأهلية والذي كان يكتفي بإعلام وزارة الشؤون الاجتماعية للبدء فوراً في مزاولة النشاط. وقد اشترط

---

(٣٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "دور المجتمع المدني: الفرص والمعوقات"، ورقة قدمت إلى الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين (بيروت، ١٢-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، إعداد أماني قنديل، (E/ESCWA/SD-WOM/1998/WG.1/12)، ص ١٠.

القانون الجديد ألا تبدأ الجمعية نشاطها إلا بعد موافقة الوزارة، وعلى المؤسسين اللجوء إلى القضاء إذا رفض الطلب أو تم الاعتراض عليه. وللحكومة الحق في الاطلاع على محاضر جلسات المنظمات وسجلاتها ودخول مقرها والتفتيش عليها وتحديد ميادين النشاطات التي تعمل فيها والحق في الاعتراض عليها وامكان تعطيلها او وقفها. كما وضع القانون الجديد ضوابط لعملية التمويل، منها السماح للمنظمات بتلقي التبرعات من أشخاص "معروفين" بعد موافقة الجهات المعنية، إذا كان التمويل من جهة أجنبية؛ وذلك للحد من التدخلات الخارجية[٣١] وللحفاظ على الأمن الوطني.

٦٩- وأما في لبنان، فإن التشريع اللبناني هو من أقل القوانين العربية تشدداً على حركة المنظمات غير الحكومية. ولكن بالرغم من ذلك، فهذه المنظمات تخضع لرقابة وزارة الداخلية اللبنانية أو وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة العمل حسب تسجيلها. وتتميّز هذه العلاقة من ناحية بالإيجابية فتتخذ شكل التعاون والشراكة، ومن ناحية أخرى، بالمواجهة السلبية أو بالتدخل والصراع. وقد أكد عدد من المنظمات غير الحكومية اللبنانية أن العلاقة بالحكومة هي اجمالا علاقة إيجابية وعلاقة شراكة وتعاون. وأدت المنظمات غير الحكومية دورا فعالا وهاما في مجال تقديم الخدمات والغوث عوضاً عن الحكومة إبان الحرب الأهلية في لبنان.

٧٠- وفي فلسطين، قامت معظم المنظمات الأهلية (لعدم وجود حكومة آنذاك) بتقديم خدمات اجتماعية وإغاثة ومساعدات إنسانية نشأت وتطورت في غياب السلطة الفلسطينية، وقبل اتفاقات أوسلو، كانت هذه المنظمات الأهلية تحصل على مساعدات مالية من جهات أجنبية، فلما أنشأت السلطة الوطنية المؤسسات الحكومية رأت فيها منافساً لها على مصادر التمويل. وقد صدر في فلسطين قانون الجمعيات الأهلية الذي ينظم عملها وعلاقتها بالسلطة الفلسطينية من أجل تعزيز عملية التنسيق والتعاون. وقد بينت دراسة حول دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية أن عدداً كبيراً، أكثر من النصف، من المنظمات غير الحكومية له علاقة تكاملية مع السلطة الوطنية بينما أوضح البعض الآخر أن العلاقة مع السلطة الوطنية هي علاقة تصادمية[٣٢].

٧١- وفي اليمن تتسم العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية بالتفاوت والازدواجية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى وجود نسبة عالية من التوتر. فكثيراً ما تحاول الحكومة السيطرة على هذه المنظمات، وقد تتخذ القرار بإيقاف نشاطاتها أو بتأسيس منظمة أخرى قد تحمل الاسم نفسه. وأما في دول الخليج ومعظم الدول العربية الأخرى، فللدولة رقابة قوية على المنظمات غير الحكومية

---

(٣١) جريدة النهار، "قانون الجمعيات في مصر: الدولة تهدد بفتح الملفات الخطيرة"، ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٩.

(٣٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية: تقييم نقدي"، ١٩٩٩ (نسخة تحت الطبع)، إعداد زهيرة كمال، ص. ٣٤.

بحيث يجب على المنظمة ان تحصل على إذن مسبق من الجهة الرسمية المختصة قبل قيامها وممارسة نشاطها. وللحكومة الحق في التدخل في شؤون الإدارة والتعيينات وفي إلغاء أو تعديل القرارات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية. ولا يسمح للمنظمات غير الحكومية بالقيام بنشاطات معارضة للتوجه العام للحكومة أو لسياستها العامة.

جيم- عرض حالة: المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة

٧٢- لاقى موضوع شؤون المرأة والعمل على تحسين أوضاعها اهتماماً ملحوظاً لدى الحكومات العربية وذلك منذ أكثر من عقدين. فأنشئت إما وزارات وحقائب وزارية خاصة بقضايا المرأة (تونس، والجزائر، والسودان، وموريتانيا) أو دوائر وأقسام خاصة بشؤون المرأة أو الأسرة والطفل في وزارات الشؤون الاجتماعية أو التربية أو الصحة أو التعليم في معظم الدول العربية الأخرى. وفي التسعينات، وعلى ضوء توصيات المؤتمرات العالمية، أنشأت بعض الدول العربية هيئات ومجالس ولجان دائمة تابعة لأعلى سلطة في الدولة تعنى بقضايا المرأة والنهوض بها وتحسين أوضاعها وتعنى أيضاً برصد ومتابعة تنفيذ توصيات تلك المؤتمرات، كما حصل في مصر والأردن ولبنان وفلسطين واليمن والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت وغيرها. هذا على المستوى الرسمي، أما على المستوى الأهلي، فلقد أنشئت منظمات غير حكومية تعنى بقضايا المرأة على الصعيد المحلي والوطني. وقامت تجمعات وشبكات منها لربط وتنسيق أعمال المنظمات غير الحكومية الوطنية وغيرها على الصعيد الإقليمي.

٧٣- وتتراوح العلاقة بين المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة وبين الدولة، مثل غيرها من المنظمات، ما بين الدعم الكامل والتعاون أو التنافس والصدام وانعدام الدعم كلياً. وفي بعض الأحيان تستعين الدولة بالمنظمات غير الحكومية لتنفيذ بعد مشاريعها وخططها الإنمائية في قضايا معينة.

٧٤- وفي مصر أيدت بعض المنظمات غير الحكومية مساهمة الحكومة ومشاركتها في نشاطات خاصة بالنهوض بالمرأة وفي تنفيذ منهاج عمل بيجين تدريجياً. ولقد أيدت أيضاً بعض المنظمات غير الحكومية سياسة الحكومة في بعض القضايا الهامة التي تتعلق بالمرأة كقرار وزارة الصحة في منع الختان الذي اعتمدته الإدارة العليا. ومؤخراً، اعترضت منظمات غير حكومية تعنى بقضايا المرأة على القانون الجديد للمنظمات غير الحكومية (القانون رقم ١٥٣) لأنه يضع المنظمات غير الحكومية تحت السيطرة المباشرة لوزارة الشؤون الاجتماعية، مما يحد من حرية حركتها وحصولها على التمويل الخارجي ويقيد أنشطتها التنموية إلا إذا حصلت على موافقة الوزارة المعنية.

٧٥- وأما في لبنان، فعلاقة المنظمات غير الحكومية مع الحكومة تتراوح بين التعاون الكلي والشراكة في تنفيذ بعض الأنشطة الخدمية والصحية والتعليمية (محو الأمية)، والعناية بالمعوقين والمسنين واليتامى والمهجرين، وبين التعاون الجزئي أي التنفيذ المشترك لبعض القضايا ذات الأهمية

وقبول المشورة فيها إلى الرفض التام وخصوصاً في المجال السياسي وكجهة ضاغطة. ووصفت بعض المنظمات غير الحكومية العلاقة مع الحكومة بأنها مبنية على أسس الشراكة ولكن كهدف للمشاركة في رسم السياسات والبرامج والتنفيذ، ومبنية أيضا على أسس ديمقراطية من أجل تطبيق حكم القانون وتكافؤ الفرص. وترى تلك المنظمات أن موقف الحكومة إيجابي، مبني على التشجيع والمساندة خصوصاً في قضايا الأسرة والمرأة؛ مع العلم بأنها تقدم دعماً معنوياً بدلاً عن مخصصات من الميزانية أو مساعدات مالية. وترى بعض المنظمات غير الحكومية أنه لا توجد للحكومة سياسة معلنة للنهوض بالمرأة أو خطة داعمة لديها حول المسائل الصحية والاجتماعية. وقد يقوم أحياناً تعاون مؤقت بين المنظمات النسائية والدولة لتنفيذ بعض المشاريع. بينما ترى منظمات أخرى، أن التعاون مع الحكومة أقل من المطلوب في قضايا هامة مثل الأسرة والتجنس وقوانين الأحوال الشخصية والتمييز ضد المرأة.

٧٦- وفي اليمن، يوجد اختلاف في رؤية المنظمات النسائية بالنسبة لعلاقتها بالحكومة. فترى بعض المنظمات غير الحكومية أن التوافق بينها وبين الحكومة هو فقط على مستوى القوانين، بينما لا يوجد أي اتفاق فعلي على مستوى التطبيق. وترى بعض الجمعيات الأخرى أن الحكومة تسيطر على الجمعيات النسائية، وهي تضع معوقات أمام قيام منظمات أهلية نسائية. وقد أوضحت المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان أنه يمكن أن يقوم تعاون حقيقي مع الحكومة إذا توافرت المصداقية والإرادة السياسية والوعي بالقضايا ذات الأهمية الحاسمة مثل التخفيف من حدة الفقر وتأكيد أهمية الأسرة والمشاركة السياسية.

٧٧- وأما في دول الخليج فالجمعيات النسائية (أو جمعيات النفع العام كما يشار إليها أحيانا) هي جزء من القطاع الأهلي، وهي تحصل على الدعم ومساعدات مادية جزئية من الدولة، يحددها مدى ارتباطها بالمؤسسات الحكومية. ففي الكويت مثلاً، تعمل معظم الجمعيات النسائية تحت مظلة الاتحاد، ويوجد بعضها خارج تلك المظلة. ويسمح لتلك المنظمات بالعمل حسب أولوياتها. وتشجع تلك المظلة المرأة الكويتية على العمل في مختلف المجالات والنشاطات من منطلق ومنهج "المرأة في التنمية" وليس بتطبيق منهج ومفهوم "النوع الاجتماعي". وبما أن نظرة الاتحاد والجمعيات لا تتعارض مع نظرة الحكومة حول قضايا المرأة، فالعلاقة بينهما تتسم بالانسجام والوئام إلى حد التفضيل والتمييز. وقد تكون العلاقة بين الحكومة والمنظمات علاقة تعاون، إلا أن هذه المنظمات تأخذ على الحكومة عدم إعطائها حقوق المرأة الأساسية وخاصة تجاهل حقها السياسي الذي نص عليه الدستور. ولكن الأحوال ستتغير بعد صدور القرار الأميري في أيار/مايو ١٩٩٩ بإعطاء المرأة الحق في الترشيح والانتخاب بحلول العام ٢٠٠٣. وتعتبر بعض المنظمات غير الحكومية هذا القرار نصرا لها ولأنشطتها ولمطالبها. وبالرغم من عدم معارضة الحكومة للنشاط الذي تقوم به الجمعيات لتطبيق منهاج عمل بيجين، فهي لا تمول هذه الأنشطة. وفي البحرين تعمل المنظمات النسائية تحت سلطة الحكومة وبموافقتها، وتتميز الجمعيات التقليدية الخيرية بعلاقة جيدة مع الحكومة.

وهذا ما لا تتمتع به المنظمات ذات المنحى التنموي الحديث والتي تطالب بحصول المرأة على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

دال- الموارد المالية ومصادر التمويل

٧٨- تتحمل الحكومات المسؤولية الأساسية عن تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لخطط ومناهج العمل الصادرة عن المؤتمرات العالمية. ولتحقيق هذه الأهداف يتعين على الحكومات اتخاذ الإجراءات المالية وتخصيص الموارد اللازمة من الميزانية، سواء من أجل تعزيز الطاقة الإنتاجية أو الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية، وتحقيق الالتزامات التي نصت عليها تلك الخطط والمناهج على النحو المعلن عنه في المؤتمرات العالمية المعنية. ولوضع استراتيجيات تنفيذية وخطط عمل وطنية، يتعين على الحكومات أن تخصص موارد كافية، بما في ذلك الموارد اللازمة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الأنشطة الرئيسية والبرامج والسياسات. ولا بد من تشجيع المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص وغيرهما من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني على تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ التوصيات. ويتعين على الحكومات أن تعمل على تهيئة وتخصيص بيئة مناسبة من شأنها تعبئة الموارد وتعزيز ودعم قدرات المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد.

٧٩- ويشكل تأمين التمويل اللازم مع تحديد مصادر التمويل أهم العوامل في تحديد العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والحكومة، والى حد ما، نوع الأنشطة التي بمقدور المنظمات غير الحكومية القيام بها. ويعتبر التمويل من أهم العوامل التي تؤثر في فعالية المنظمات غير الحكومية إذا كان التمويل مشروطاً بأهداف الجهة الداعمة وليس باحتياجات المجتمع ولا يمكن لهذه المنظمات أن تحقق أهدافها وتنفذ أنشطتها وطموحاتها من دون إيجاد التمويل اللازم. وترتبط مسألة التمويل إجمالاً بوفرة التمويل الذاتي وبنوعية علاقة المنظمة بالحكومة، أي كونها من الموالاة أو من المعارضة للنظام السياسي القائم في الدولة، مما يحدد حجم الدعم الذي تخصصه لها من الميزانية وعلاقتها بجهات التمويل الثنائية أو الإقليمية أو الدولية التي تدعم أهدافها المعلنة والفئات المستفيدة واحتياجاتها.

٨٠- وتمول المنظمات غير الحكومية أنشطتها إما من مصادر ذاتية أو مصادر حكومية أو مصادر خارجية. والمصادر الذاتية تأتي من المنح والتبرعات والهبات واشتراكات الأعضاء. ولقد كان للقيم الدينية والعمل الرعائي وعمل الخير وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والغوث بلا مقابل أبلغ الأثر في نشأة المنظمات غير الحكومية. وهذا ما كان يحدد مستوى وحجم التمويل من تلك الجهات. وتعد المصادر الحكومية أحد مصادر التمويل التي تأتي من خلال مقتطعات أو مخصصات من الميزانية العامة أو من المساعدات المادية من خارج الميزانية التي تقدمها الحكومة كدعم للمشاريع أو برامج خاصة لتنفيذها، ويشكل التمويل من المصادر الخارجية، أي من قبل الجهات المانحة للدعم الثنائية او المتعددة الأطراف او من المنظمات الدولية وصناديق التمويل (التي تمنحها خاصة البلدان المتقدمة إلى منظمات العالم الثالث) من أجل تمويل مشاريعها من الدول المعنية أحد أهم مصادر التمويل للمنظمات غير الحكومية. وقد ارتفع مجموع الأموال التي تم تمويلها إلى

المنظمات غير الحكومية في العالم من مليار دولار في عام ١٩٧٠ إلى ما يقرب من ١٤ مليار دولار حاليا[٣٣].

٨١- كذلك تهتم وكالات الأمم المتحدة، وصناديق التمويل العربية والأجنبية والدولية ببناء قدرات المنظمات غير الحكومية، وتساهم في تمويل عدد كبير من مشاريعها الرعائية أو التنموية وفق شروط تضعها للحصول على التمويل تتناسب والاحتياجات الأساسية للمجتمع والأهداف التنموية التي تضعها المنظمات غير الحكومية والأهداف البعيدة المدى لصناديق التمويل والجهات المانحة للدعم.

٨٢- ولقد ساهمت المصادر الذاتية وصناديق التمويل الدولية (مثل اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيفم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها) والجهات المانحة للدعم الثنائية (مثل الصندوق الهولندي ومؤسسة فورد وصندوق المساعدات الأمريكي أو الكندي أو السويدي أو الفرنسي وغيرها) في تمويل مشاركة عدد كبير من المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية التي عقدت خلال التسعينات. وكان لمشاركة تلك المنظمات الأثر الأكبر في وضع أولويات القاعدة الشعبية والمجتمع المدني في المناهج وخطط العمل التي تمخضت عنها تلك المؤتمرات. وكان لهذا التمويل أكبر الأثر في التغير النوعي الذي طرأ على أنشطة المنظمات غير الحكومية في المدى القريب وعلى أهدافها في المدى البعيد، وإعطاء دور اكبر للمنظمات غير الحكومية في رصد وتنفيذ تلك التوصيات.

---

(٣٣) شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٦٤.

خامسا- الاستنتاجات والاقتراحات

ألف- الاستنتاجات

١- تطور المنظمات غير الحكومية من الرعاية إلى التنمية والتغيير

٨٣- بالرغم من تزايد عدد المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية وتطور أهدافها وتنوع أنشطتها، ما زال دورها محدودا وتأثيرها دون المطلوب، وخصوصا في المجال التنموي والتوعوي، أي كمنظمات "للتغيير". إن الدور الملموس للمنظمات غير الحكومية العربية ما زال في تقديم الخدمات التقليدية الاجتماعية والصحية وخدمات الإغاثة والرعاية، والى حد ما في القيام بمشاريع محدودة مدرة للدخل كعامل من عوامل التغيير من خلال الدفاع عن حقوق الإنسان وصون البيئة وحمايتها والدعوة والمساندة وإثارة الوعي بالقضايا ذات الأهمية الحاسمة بهدف التنمية المستدامة، وبتحسين نوعية الحياة والمجتمع المدني والمواطن كفرد في هذا المجتمع. وأما دورها التنموي - التغييري - التوعوي فما زال في إطار الخطط والاستراتيجيات والأهداف البعيدة المدى والأهداف التي قد يتطلب تحقيقها وقتا طويلا، على غرار التغيير الاجتماعي، وجهودا مكثفة. وتسعى بعض المنظمات إلى تطوير دورها من "رعائي" إلى تنموي وأن توسع أهدافها وأنشطتها ولكن يلزمها تأهيل الكوادر البشرية والبناء المؤسسي لتنشيط دورها كشريك في العملية التنموية وكمنظمات "للتغيير".

٢- الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والحكومة: الآلية المثلى للتأثير على صنع القرار وصوغ السياسات العامة

٨٤- أدت التغيرات العالمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما فيها العولمة والخصخصة والثورة المعلوماتية والاتصالات، إلى اعتبار المنظمات غير الحكومية عنصرا أساسيا وعاملا فعالا لاستدامة عملية التنمية الشاملة المتعددة الأبعاد. وأولت المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات أهمية كبرى للمنظمات غير الحكومية ودورا بارزا كشريك للحكومات في تنفيذ توصيات تلك المؤتمرات. ويشمل مبدأ الشراكة المتكاملة والمتوخاة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، "إدارة الحكم" أو "الحاكمية" (governance) بما في ذلك الحقوق والواجبات. وتتميز الإدارة الجيدة لشؤون المجتمع بمجموعة من الخصائص أهمها المشاركة في صنع القرار بشكل مباشر أو عبر الممثلين المنتخبين، والشفافية من خلال توفير المعلومات، والمساءلة والمحاسبة. وتتميز الإدارة الجيدة أيضا بالكفاءة والعدالة وإعلاء صوت القانون وسلطته.

٨٥- ولكن ما زالت حكومات بعض الدول العربية التقليدية ترى أن مسألة التنمية هي مسؤولية الحكومة وحدها، وأن المنظمات غير الحكومية هي طفيلة على هذه العملية ولا يمكن أن تكون شريكا

لها. والبعض الآخر أصبح يؤمن بشراكة المنظمات كمكملة للحكومة على المستوى المحلي ولكنها مؤكدا ليست بديلا لها.

٨٦- ولقد كانت المشاركة الشعبية "الفاعلة" غائبة في العقود الماضية عندما كانت المؤسسات الرسمية تنفرد بالتخطيط والتنفيذ مع تهميش الدور الذي من الممكن لمؤسسات المجتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية أن تلعبه في العملية التنموية، ناهيك عن عدم العمل الجاد لتهيئة بيئة مناسبة لتنشيط المشاركة الشعبية. وهذا ما قد يفسر، إلى حد ما، إخفاق التنمية في العقود السالفة. ولتنشيط المشاركة الشعبية من أجل الحكم الصالح/الجيد (good governance) يجب تطوير هذه المنظمات كالآلية الأنسب والمثلى للتنمية والتغيير لأنها تعكس احتياجات وأولويات القاعدة الشعبية، وكآلية سياسية بالمعنى الواسع للتنمية ومضامينها في المساءلة والشفافية والمحاسبة[٣٤].

٨٧- والمهم في هذا الصدد هو إقامة علاقة شراكة صحية بين المنظمات غير الحكومية والحكومة للإسراع في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية، وللتأثير على عملية صنع القرار وصياغة السياسات العامة وبالتالي تحسين نوعية حياة المواطن للوصول إلى التنمية المستدامة. ومن أهم ما تقوم عليه المشاركة الشعبية: أولاً الاستناد إلى القوانين والتشريعات والمبادئ ومنها الحق في تشكيل المنظمات، وحق الأفراد في العضوية، والاعتراف بالأدوار المختلفة للمنظمات غير الحكومية، وأهمية المساءلة والشفافية والمحاسبة في عمل تلك المنظمات؛ وثانيا التعاون المهني المبني على مبدأ الشراكة الإنمائية المتكاملة بين الحكومة من جهة والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى، وما يتضمن ذلك من المشورة والتشاور في تحديد الأهداف والاحتياجات والأولويات الإنمائية والمجتمعية، والمشاركة يداً بيد مع الجهات التشريعية والتنفيذية. مما قد يهيئ، أولاً البيئة اللازمة والمناسبة للتأثير على السياسيات العامة، وثانيا، المشاركة في تنفيذ البرامج المختلفة ورصدها ومتابعتها وتقييمها وتبادل الخبرات والمعلومات والتجارب والدعم التقني للوصول إلى التنمية المستدامة. ويتطلب التأثير على السياسات العامة المشاركة في شتى مراحل صنع القرار وصنع السياسات وفي وضع مشاريع القوانين ومناقشتها ومراجعتها مع الجهات الحكومية وبذل الجهود لإثارة الوعي لجعلها تواكب المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتحقيق العدالة والديمقراطية والتنمية.

٣- الآليات التنسيقية والتنظيمية لعمل المنظمات غير الحكومية

٨٨- وفي غياب الآليات اللازمة لتنسق وتنظم عمل المنظمات غير الحكومية بالتشاور مع المؤسسات الحكومية وصولاً إلى علاقة إيجابية وتكاملية وغير تصادمية مبنية على الحوار الإيجابي والتعاون الوثيق، يصبح من الصعوبة بمكان تقييم العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والحكومة

---

(٣٤) المرجع السابق، ص ٢٤٩-٢٥٢.

ومدى فاعلية الدور الذي تلعبه تلك المنظمات غير الحكومية. ويتطلب ذلك دراسة عميقة وموثقة للهياكل التنظيمية لتلك المنظمات ومدى تطبيقها للأسس الديمقراطية وآلية اتخاذ القرار فيها وتفاعلها مع الأحداث الجارية ومواكبتها لها وللتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٤- الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية

٨٩- إن دور المنظمات غير الحكومية لا يزال محدودا وتأثيرها غير ملموس، لا بل ضعيف جدا، في العملية التنموية كجهة ضاغطة. وحاولت المنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً فعالاً في التنمية المحلية والوطنية في معظم الدول العربية حتى أنها في بعض الدول كانت بديلاً للحكومات في ظل أحوال سياسية غير مستقرة (مثل لبنان وفلسطين)، بالرغم من ذلك واجهت صعوبات جمة في عملها وفي تنفيذ مهامها، مما حد من نشاطها وفاعليتها كمشارك في العملية التنموية وفي تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات لتحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة. ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها: (١) غياب التنسيق والتنظيم لتوحيد الجهود؛ و(٢) نمط العلاقة فيما بين المنظمات غير الحكومية التي تسير إلى حد بعيد وفق اجتهادات القيمين عليها (فردية وليست مؤسسية)؛ و(٣) اختصار تلك العلاقة إلى الثقة المتبادلة والتعاون الوثيق، ليس فقط فيما بينها ولكن مع الدولة، وهي ما زالت تنافسية في المكان الأول وليست تكاملية؛ والتنافس يمتد من نوع الأنشطة التي تقوم بها (الازدواجية) في مجال تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية الى التنافس على مصادر التمويل (حتى فيما بينها وبين الدولة). وفيما يلي أهم تلك المعوقات الأيديولوجية والمادية/المؤسسية:

(أ) التمويل: تعتبر مشكلة التمويل من أهم العوامل التي تعرقل عمل المنظمات غير الحكومية وتحد من نشاطها. وتلعب المساعدات المادية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل المنظمات غير الحكومية. وإجمالاً، لا تواجه المنظمات الطائفية مشاكل تمويل بسبب اعتمادها على مصادر تمويل ذاتية مثل الزكاة والهبات، وحتى مساعدات مالية من المؤسسات الحكومية المعنية. وتتأثر مسألة الحصول على التمويل بالاستراتيجيات والأهداف المعلنة للجهات المانحة للدعم، الثنائية والمتعددة الأطراف، بل وتتأثر بخطط العمل والأولويات والأنشطة المقترحة من قبل صناديق التمويل الإقليمية والدولية ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها التي تحرص على تقديم الدعم الفني والمادي للمنظمات غير الحكومية. وتتأثر فرص الحصول على التمويل كذلك بنوعية النشاط والتوجهات والأهداف المعلنة من قبل المنظمات غير الحكومية، سواء كان التمويل من جهة محلية أو دولية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنافس على مصادر التمويل ذاتها يشكل عائقاً كبيراً في الحصول على التمويل اللازم. وفي كثير من الأحيان يرتبط ذلك بشروط عديدة منها الحصول على موافقة الجهات الرسمية، ومنها جودة المشاريع المقدمة والمدروسة تقنياً وامكانية تنفيذها، وحتى طريقة عرضها حسب المخططات المقبولة، ومنها وجود الكادر البشري اللازم لتنفيذ تلك المشاريع المقدمة إلى جهات التمويل، ومنها مطابقة نوعية الأنشطة المقدمة والمقترحة مع أهداف وأولويات الجهة الممولة.

(ب) ضعف أو غياب الممارسات الديمقراطية: ان نوعية المناخ السياسي، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف البنية أو غياب الممارسات الديمقراطية داخل الهيكل التنظيمي، تعد من العوامل التي تؤثر على عمل وفعالية المنظمات غير الحكومية، وتحد من نشاطها واستقلاليتها وحريتها في الحركة وآلية اتخاذ القرار فيها وتضع قيوداً على إدارتها.

(ج) ضعف البناء المؤسسي ونقص القدرات البشرية: ان النقص في الكوادر والمهارات والخبراء الفنيين والإداريين للقيام بنشاطات المنظمات غير الحكومية قد يعوق من تطورها؛ بالإضافة إلى ضعف البناء المؤسسي الذي يعتمد إلى حد بعيد على الأفراد وبغيابهم تغيب المؤسسة. وهذان العاملان أساسيان في تنشيط دور المنظمات غير الحكومية والشراكة مع الحكومة.

(د) ضعف التنسيق والتنظيم بين المنظمات غير الحكومية: إن سوء التنظيم وضعف الوعي بأهمية التنسيق فيما بين المنظمات، وعدم توحيد الجهود في قضية معينة، كالبيئة أو حقوق الإنسان أو الفقر، يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشتت الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف المبتغاة ويضعف الدور الفعال المرتقب للمنظمات غير الحكومية كجهات ضاغطة للتأثير على السياسات العامة. ويعود ذلك إلى عدم الثقة والوصولية والتنافس في الحصول على الدعم اللازم والتمويل لتنفيذ المشاريع والأنشطة وتقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية.

(هـ) غياب الاستراتيجيات الإنمائية: ان غياب التخطيط والاستراتيجيات الإنمائية التي يجب ان تضعها المنظمات غير الحكومية لتسيير عملها وتنشيط عملها يعتبر من أهم المعوقات لدور هذه المنظمات في التنمية المحلية.

٩٠- والجدير بالذكر أن دور المنظمات العربية غير الحكومية ما زال ضعيفاً وغير ملموس والشراكة المطلوبة مع الحكومة ما تزال موضوع جدل، رغم تزايد عدد هذه المنظمات، وتنوع أنشطتها، واتساع دائرة عملها جغرافيا، ومشاركتها في المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات، مما وسع أفقها وانفتاحها، وزيادة وعيها بالقضايا ذات الأهمية الحاسمة المشتركة التي ركزت عليها معظم توصيات تلك المؤتمرات لتحسين نوعية الحياة ومنها قضايا الفقر، والدفاع عن حقوق الإنسان، ومحو الأمية الأبجدية والقانونية، وتمكين المرأة، وقضايا النوع الاجتماعي والمساواة بين المرأة والرجل، وقضايا البيئة والتنمية البشرية المستدامة، والعمل المنتج، وإدماج الفئات المهمشة في المجتمع، وقضايا السكان والصحة الإنجابية، والتنمية المحلية، والعمل على بناء القدرات المؤسسية والبشرية.

باء- الاقتراحات

٩١- وفيما يلي بعض الاقتراحات لتنشيط دور المنظمات غير الحكومية كشريك للدولة في عملية التنمية والإسراع في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها، وتتضمن اتخاذ

بعض الإجراءات من قبل الحكومات ومن قبل المنظمات غير الحكومية في الدول العربية لتنشيط هذا الدور.

١- الإجراءات المطلوبة من الحكومات الوطنية

(أ) تهيئة بيئة قانونية مشجعة لنشأة وتطور المنظمات غير الحكومية من خلال تسهيل إجراءات التأسيس ومراجعة وتعديل القوانين التي تحد من مبادرات المواطن، ووضع القوانين والتشريعات الخاصة بتأسيس وتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية بهدف رصد أنشطتها وعدم تقييد حريتها في العمل بما لا يتعارض وسيادة الدولة وأمنها الوطني وأولوياتها في التنمية؛

(ب) العمل على اعتبار المنظمات غير الحكومية طرفاً هاماً في عملية التنمية وشريكاً للدولة في تنفيذ بعض نشاطاتها؛ وإقامة علاقة إيجابية تكاملية وغير تصادمية معها مبنية على أسس المشاركة الفعالة والحوار الإيجابي والتعاون والتنسيق والتشاور من أجل تطوير الخدمات المقدمة لكافة فئات المجتمع؛

(ج) تخصيص ميزانية للمنظمات غير الحكومية تمكنها من القيام بأنشطها؛

(د) تشجيع المنظمات غير الحكومية على الاعتماد على التمويل الذاتي والقيام بمشاريع مدرة للدخل؛

(هـ) تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل أنشطة المنظمات غير الحكومية أو تسهيل حصولها على التمويل الخارجي؛

(و) إنشاء آلية مؤسسية لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية وتنسيق الجهود المشتركة لتفادي الازدواجية في الأنشطة وتعزيز التعاون والتكامل لمصلحة الفئات المستفيدة وذلك بالتشاور ما بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية المعنية.

٢- الإجراءات المطلوبة من المنظمات غير الحكومية

(أ) وضع استراتيجية شاملة وخطة عمل، بالتشاور مع الحكومة، تحدد دور المنظمات في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها؛

(ب) إنشاء آلية مؤسسية على المستوى الوطني، لتنظيم وتوحيد جهود المنظمات غير الحكومية وتعزيز الثقة والتعاون فيما بينها بهدف التكامل وجعل التنافس إيجابيا ولمصلحة المستفيد في مجال الخدمات والتمويل والمساعدات الإنسانية؛

(ج) إنشاء آلية مؤسسية لتنسيق التعاون وتحديد سبل العمل وقواعد الشراكة فيما بين المنظمات غير الحكومية والدول العربية على مستوى إقليمي؛

(د) إنشاء مظلات وشبكات اتصال بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مشترك على المستوى الوطني والإقليمي بهدف بناء القدرات وتبادل الخبرات لإعداد تلك المنظمات كي تكون قوى ضاغطة للتأثير على السياسات العامة ووضع أولويات المجتمع على جدول أعمال الحكومة، ولإثارة الوعي بقضايا البيئة والإعلام، وأهمية إنشاء الآليات، وقضايا المرأة والمساواة بين المرأة والرجل، أو المشاركة السياسية، أو قضايا الأحوال الشخصية أو قوانين الانتخاب وما إلى ذلك من قضايا لها أهمية في نمو المجتمع وتطور الدولة؛

(هـ) العمل على تشجيع الحوار الإيجابي وتعزيز الثقة مع الدولة حتى تصبح المنظمات غير الحكومية أو شبكاتها جهازا استشاريا للحكومة فيما يتعلق بالقضايا التنموية في المجتمع العربي؛

(و) حث الحكومة على عدم التمييز والتحيز وعلى تطبيق المعايير نفسها للتعامل مع جميع المنظمات غير الحكومية؛

(ز) العمل على بناء القدرات البشرية للمنظمات غير الحكومية من خلال التدريب والتأهيل، وصقل الخبرات وتطوير المهارات القيادية واستراتيجيات التفاوض والتنسيق؛

(ح) العمل على تطوير الهيكل المؤسسي والإداري للمنظمات غير الحكومية حسب القواعد الديمقراطية والتأكيد على ممارستها؛

(ط) العمل على تطوير أهداف وتوسيع أنشطة بعض المنظمات التقليدية الخيرية والرعائية لتواكب المستجدات والتحديات على مشارف القرن الحادي والعشرين ولتصبح بالفعل منظمات تنموية "للتغيير"؛

(ي) بناء قاعدة للبيانات والمعلومات حول المنظمات غير الحكومية العربية لسد الفجوة والنقص في ذلك ولخدمة الباحثين وصانعي القرار وصائغي السياسات العامة في العالم العربي؛

(ك) الاهتمام بدراسة العلاقة الخاصة بين المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية في إطار تشجيع القوى الاجتماعية المختلفة على المشاركة الفعالة في التنمية المحلية؛

(ل) تشجيع الشابات والشبان على المشاركة في التنظيمات الأهلية وفي جميع منظمات المجتمع المدني والتأكيد على ممارسة القواعد الديمقراطية في تلك المنظمات.

المراجع

أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن، القاهرة، ١٩٩٤.

الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، (A/CONF.66/9).

_____، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (A/CONF.171/13/Rev.1).

_____، تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، (A/CONF.177/20/Rev.1).

_____، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول ٣-١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٦، (A/CONF.165/14).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بيجين: تقييم نقدي"، ورقة قدمت إلى الاجتماع لعربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين، (بيروت ١٢-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، إعداد شهيدة الباز، (E/ESCWA/SD-WOM/1998/WG.1/10).

_____، "دور المجتمع المدني: الفرص والمعوقات" ورقة قدمت إلى المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (بيروت ٢٢-٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)، إعداد أماني قنديل، (E/ESCWA/POP/1998/WG.1/12).

_____، "النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية، تقييم نقدي"، إعداد زهيرة كمال، (E/ESCWA/SD-WOM/1999/2). (تحت الطبع ١٩٩٩).

_____، "جدوى وآليات عمل مؤسسات تمويل القروض الصغيرة جدا التي تستهدف النساء الفقيرات في كل من المناطق الحضرية والريفية في بلدان عربية مختارة: رؤى نظرية واعتبارات عملية". ورقة قدمت إلى الاجتماع لعربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين، (بيروت ١٢-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، إعداد كاميليا الصلح، (E/ESCWA/SD-WOM/1998/WG.1/9).

_____، "دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في متابعة مقررات وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، ورقة قدمت إلى الاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي المعني بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (بيروت ٨-١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، إعداد أماني قنديل، (E/ESCWA/SD/1998/WG.1/6).

_____، "المتابعة الإقليمية المتكاملة للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في الدول العربية، ورقة قدمت إلى الاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي المعني بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية (بيروت، ٨-١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، (E/ESCWA/SD/1998/WG.1/7).

_____، "دور المنظمات غير الحكومية في متابعة مؤتمر الموئل الثاني: أمثلة من المنطقة، ورقة قدمت إلى الاجتماع الإقليمي لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، تنفيذ جدول أعمال الموئل في المنطقة العربية. (بيروت، ٢٤-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، (E/ESCWA/HS/1998/WG.1/8).

_____، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، إعداد شهيدة الباز، ١٩٩٨، (E/ESCWA/SD/1998/6).

اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، المجلس النسائي اللبناني، التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية في لبنان عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين، بيروت، ١٩٩٩.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أبحاث ندوة دور المنظمات غير الحكومية العربية في تحقيق التنمية الشاملة في آفاق استراتيجية التنمية في العالم في التسعينات، إعداد شهيدة الباز، ١٩٩٠.

دلال بزري، عزة بيضون شرارة، العمل الاجتماعي والمرأة، قراءة في الدراسات العربية اللبنانية الجزء الأول، تجمع الباحثات اللبنانيات، دار الجديد، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.

جريدة الحياة، "مؤسسة الصافي السعودية تنظم حملة تنظيف بيئية في منطقة عسير"، جريدة الحياة، ١ آب/أغسطس ١٩٩٩، العدد ١٣٢٩٤.

جريدة النهار، "قانون الجمعيات في مصر: الدولة تهدد بفتح الملفات الخطرة"، جريدة النهار، ١٢ حزيران ١٩٩٩.

شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

محي الدين عبد الله، "إشكالية الانتقالية من العمل الإنمائي إلى العمل التنموي"، الحقول، عدد ١، ص ١٧، ١٩٩٩.